جمهورية العراق

وزارة التخطيط

دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

قسم السوق وتنمية القطاع الخاص

شعبة تنمية القطاع الخاص

الأستثمار المحلي والآجنبي الخاص في العراق
(٢٠٠٨-٢٠٢٢)

بغداد ـــــــــــــــــــــــــــــ ٢٠٢٣

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة	(١)
الاستثمار في القطاع الخاص والاجنبي	(٢)
مفهوم وعوامل ومزايا الاستثمار	(٢)
اولا:- مفهوم الاستثمار	(٢)
ثانيا:- انواع الاستثمار	(٣)
ثالثا:- اهمية الاستثمار	(٤)
رابعا:- العوامل التي تدفع الى الاستثمار	(٤)
خامسا:- مزايا الاستثمار الاجنبي	(٥)
سادسا :- الاستثمار في القطاع الخاص	(٥)
بيئة ومعوقات الاستثمار في العراق	(٧)
اولا:- بيئة الاستثمار في العراق	(٧)
ثانيا:- المناخ الاستثماري	(٨)
ثالثا:- معوقات الاستثمار الاجنبي في العراق	(٩)
رابعا:- الاستثمار في ظل الازمات المالية للعراق	(١١)
تحليل الاجازات الاستثمارية للهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات ٢٠١٨-٢٠٢١	(١٣)
مشاريع الهيئة الوطنية للاستثمار لسنة ٢٠٢٢	(١٣)
اولا:- الفرص الاستثمارية المعلنة لسنة ٢٠٢٣	(١٣)
ثانيا:- المشاريع التي منحت اجازة استثمارية لسنة٢٠٢٢	(١٥)
ثالثا:- جنسية المستثمرين	(٢٠)
المبحث الثاني/ استثمار القطاع الخاص المحلي والاجنبي للمدة ٢٠٠٨-٢٠٢٢	(٢١)

المقدمة :-

يعد الاستثمار الخاص (المحلي ، الاجنبي) احد المتغيرات الاساسية المؤثرة على النمو الاقتصادي في كافة البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ففي العراق ياتي الاستثمار الخاص مكملا لدور الاستثمار الحكومي بما يمثله من امكانات واعدة في ظل عملية التحول التي يشهدها الاقتصاد العراقي حاليا .

ولاجل الوقوف على حجم الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في العراق وتوزيعه الجغرافي على المحافظات بادرت دائرة السياسات الاقتصادية والمالية كجزء من مهامها في متابعة انشطة القطاع الخاص الى اعداد هذا التقرير اذ جاء متضمنا في الجزء الاول منه نظرة عامة لاهمية الاستثمار الخاص ودوره في التنمية.

اما في الجزء الثاني من التقرير فقد تم التركيز على مشاريع الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات عدا اقليم كردستان وبحسب البيانات المرسلة والخاصة باعداد ونوعيات هذه المشاريع وقطاعاتها وكلفها الاستثمارية ،اضافة الى عدد الاجازات الممنوحة وتوزيعها الجغرافي معتمدين بذلك على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار و هيئات الاستثمار في المحافظات.

وفي ختام التقرير تم ادراج عدد من التوصيات التي نجدها مناسبة لتطوير البيئة الاستثمارية في العراق.

مفهوم وعوامل ومزايا الاستثمار

اولا:- مفهوم الاستثمار

يستمد مفهوم الاستثمار اصوله من علم الاقتصاد وهو على صله وثيقة بمجموعة اخرى من المفاهيم الاقتصادية من اهمها الدخل والاستهلاك والادخار والاقتراض وغيرها .

ويمكن تعريف الاستثمار بانه التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول او تقصر وربطها بأصل او اكثر من الاصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الاموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الاصل او الاصول، أخذاً بنظر الاعتبار النقص المتوقع في قوة تلك الاموال الشرائية بفعل التضخم والمخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو المتوقع لها.

والاستثمار ايضا يعني توظيف الاموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الانتاجية او تجديد وتعويض الرأسمال القديم.

و يمكن تعريفه أيضا على أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة أو إحلال أو تجديد.

مما تقدم في اعلاه فأن عملية الاستثمار تقوم على التخصيص المنتج للثروات والموارد توخياً لتحقيق منافع مستقبلية، ذلك ان الاستثمار هو اساس حركة العجلة الاقتصادية وآلية خلق الثروة في الاقتصاد، وتتحدد الثروة المادية في اي مجتمع بالطاقة الانتاجية للإقتصاد، اي السلع والخدمات التي ينتجها هذا المجتمع، افراداً ومؤسسات وهذه الطاقة الانتاجية تعتبر بدورها تابعاً للأصول الحقيقية في الاقتصاد مثل الاراضي والمباني والالات والمعرفة المتخصصة الموظفة في انتاج السلع والخدمات، وهناك نوع اخر للأصول الحقيقية او المادية هو الاصول المالية كالاسهم والسندات، هذه الاصول هي عبارة عن مستندات ورقية او قيود الكترونية ولا ترتبط بصلة مباشرة بالطاقة الانتاجية للإقتصاد فهي – بكلمة اخرى – ادوات لانشاء الحقوق في الاصول الحقيقية واثباتها، وبالتالي فأن الاصول المالية تخول حامليها حق الحصول على الدخل المتولد عن الاصول الحقيقية .

ثانيا :- انواع الاستثمار

توجد أنواع متعددة من الاستثمار منها ما يلي:

١- **الاستثمار الحكومي :** هو ما تستثمرة وتنفذه الحكومة من مشاريع ضمن خططها السنوية او الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- **الاستثمار الخاص :** هو استثمار القطاع الخاص، الذي تطور من المشروع الفردي او العائلي المحدد استثماره بنشاط محدود الى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية. الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الانتاجية والخدمية.

٣-**الاستثمار الاجنبي :** هو الاستثمارات الخارجية التي اصبحت من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية ودول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق فقد تميز عقد التسعينيات وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال وانكماش دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات في البلدان النامية.

٤-**الاستثمار من حيث الوسيلة:-** ويتضمن

أ- **الاستثمار المباشر:** وهو الاستثمار في جميع انواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم الى الدولة .

ب- **الاستثمار غير المباشر :** وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء اوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع .

٥- الاستثمار من حيث العائد :- ويتضمن

أ- **الاستثمار القصير الأجل :** هنالك مشاريع تكون موسمية او تحتاج الى راسمال قليل او مشاريع تتعرض لعامل التطور الانتاجي المستمر .

ب- **الاستثمار طويل الأجل :** وغالبا ما تكون في المشاريع الاستثمارية او التي تكون التكلفة الاستثمارية عالية فيها او التي عمرها الانتاجي يكون طويلا .

٦- الاستثمار من حيث المخاطر:- ويتضمن

أ- **الاستثمار ذو العائد السريع :** الاستثمارات غالبا ما تكون فيها الخطورة على مستوى عالي.

ب- **الاستثمار ذو العائد البطئ :** الاستثمارات تكون في المشاريع ذات الخطورة القليلة .

ثالثا :- اهمية الاستثمار

ان اهمية الاستثمار تاتي من خلال المزايا والمنافع التي تتوفر من خلاله وغالبية الاقتصادات القومية تتجه نحو زيادة الاستثمارات سواء كانت محلية او اجنبية او استثمارات مباشرة او غير مباشرة ومهما كان نوع الاستثمار فانه بالنتيجة سوف يخدم هذه الاقتصادات من خلال مايلي :

١-زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومى وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.

٢- توفير خدمات البنى التحتية للمواطنين والمستثمرين يؤدي الى زيادة الاستثمار واقامة المشاريع مما تنعكس على المواطن والمشروع على حد سواء .

٣- ان زيادة الاستثمار تعني زيادة الحاجة الى الايدي العاملة سواء كانت ماهرة او غير ماهرة وهذا يؤدي الى توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة .

٤- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة .

٥- ان المشاريع الاستثمارية تستدعي توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.

رابعا :- العوامل التى تؤثر فى الاستثمار

هناك العديد من العوامل التي يتأثر بها الاستثمار وينجذب اليها ومتى ما توفرت هذه العوامل في اي بيئة استثمارية اصبحت جاذبة للاستثمار بل ان اي مستثمر يبحث عنها قبل الشروع في الاستثمار ودراسة امكانية الدخول في هذا النشاط او من عدمه وتتركز هذه العوامل بما ياتي :

١-**الرغبة في الاستثمار.**

٢-**الربح المتوقع ومع زيادته يزداد مستوى الاستثمار**

٣-**التفاؤل والتشاؤم.**

٤-**مواجهة احتمالات زيادة الطلب وإتساع الأسواق .**

٥-**التقدم العلمي والتكنولوجي .**

٦-**بناء رأس المال الاجتماعي .**

٧-**الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية.**

٨-**توفر الموارد البشرية المتخصصة.**

٩-**الاستقرار السياسي والاقتصادي.**

١٠-**مواجهة احتمالات زيادة الطلب.**

١١- **التوقعات الاستثمارية.**

١٢- **السياسات الاقتصادية.**

١٣- **سعر الفائدة.**

خامسا :- مزايا الاستثمار الاجنبي

للاستثمار الاجنبي العديد من المزايا نذكر منها :

١- نقل التكنولوجيا الحديثة مما يعزز في تطوير الانتاج المحلي من السلع والخدمات.

٢- زيادة الطاقة الاستيعابية وخاصة مشاريع ابنى التحتية وبالتالي استجابة اكبر نحو استثمارات اكثر .

٣- ومن الناحية الاجتماعية فانه يساعد على خلق فرص العمل وتشغيل الايدي العاملة مما يساهم في تخفيض معدلات البطالة ، كما يساهم في زيادة الدخول للعمالة ومن ثم زيادة طلبهم الاستهلاكي مما يرفع من درجة النشاط الاقتصادي .

٤- توفير الاموال اللازمة للاستثمار، وغالبا ما تعاني الدول النامية من نقص التمويل وبالتالي فان الاستثمار الاجنبي يساعد على زيادة معدل الاستثمار الى المستويات التي تحقق النمو الاقتصادي المطلوب استغلال الموارد البشرية والمالية المتوفرة في تلك الدول.

٥- زيادة القدرة التنافسية للانتاج المحلي مما يساعد على مواجهة المنافسة الاجنبية في الداخل والقدرة على دخول الاسواق الخارجية .

٦- يمكن الاستثمار الاجنبي ان يزيد من النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية المختلفة مما يوفر وعاء جديد للضريبة وهذا يساهم في زيادة الايرادات المالية للحكومة .

٧- يساعد الاستثمار الاجنبي على تحسين نوعية الصادرات وزيادتها بما ينعكس ايجابا على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي .

سادسا :- الاستثمار في القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة وقد اعتمدت العديد من الاقتصاديات التحول نحو القطاع الخاص كآلية أساسية للتحول إلى اقتصاد السوق وكذلك الإستراتيجية الرئيسة لتحفيز إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية وعليه فان آلية التحول نحو القطاع الخاص ارتبط ارتباطاً وثيقاً لعمليات الإصلاح الاقتصادي التي اجتاحت العديد من الاقتصاديات . حيث أن العملية التخصيصية والتي تعني تحويل ملكية الموجودات من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتعد وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمركز حول إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات ورفع كفاءة الاقتصاد بشكل عام .أما فيما يخص الاقتصاد العراقي فان القطاع الخاص لا يزال بحاجة الى العديد من القرارات التي تجعله قادر على مسايرة عمليات الخصخصة في الاقتصاد العراقي وعليه فأن الامر يتطلب أولا تأهيل القطاع الخاص ومن ثم توفير البيئة الملائمة له ومن ثم أجراء

عملية التحول من الملكية العامة الى الملكية الخاصة وهذه العملية تتطلب الكثير من الاجراءات لعل من أبرزها :-

١- تشكيل هيئة خاصة للخصخصة تتولى مسح عام لجميع المنشات العامة وإعادة تقييمها وتشخيص المنشات ومدى قابلية الحكومة على الاستمرار بها وذلك من خلال معاييراقتصادية واضحة.

٢- وإنشاء إطار مؤسسي وتشريعي يفسح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في السوق بشكل يمنحه القدرة على المنافسة والحرية في الدخول إلى المشروعات والخروج منها وتوفير المناخ الملائم للاستثمار لكلا القطاعين العام والخاص .

ان الاجراءات المطلوبة لتشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق يمكن تحديدها بما يلي :

أ - القيام بتقييم شامل لواقع الاستثمار في الاقتصاد العراقي يتضمن تقييم الاستثمار المحلي الخاص ومدى قابليته لتحمل المسؤولية في إعادة أعمار العراق مع تحديد المشاريع القادر على تنفيذها كلياً أو جزئياً ، وكذلك تحديد المشاريع التي ينبغي منحها للأستثمار الاجنبي .

ب - الانفتاح التدريجي المخطط والمبرمج للاستثمارات الأجنبية وتنقيتها قدر المستطاع واختيار مناشئها وذلك من خلال دراسة أوضاع الاستثمارات الأجنبية في الدول الأخرى والاستفادة من هذه التجارب في منح الحوافز المناسبة للاستثمار الاجنبي .

ج - إعطاء مزايا تفضيلية موحدة للمستثمر المحلي والاجنبي قدر الامكان كذلك فأن الامر يتطلب أيضا أجراء دراسة تتضمن كل من برامج التخصيصية وبرامج الاستثمار الأجنبي وبشكل منسق لتحديد المستثمر الذي يتم تحويل الملكية العامة له وذلك من خلال دراسة المشاريع العامة ومدى أهميتها للاقتصاد العراقي وللمجتمع.

والنقطة التي لا تقل أهمية مما سبق هو توفير البيئة والمناخ الاستثماري الملائم لجذب وتشجيع الاستثمارات الاجنبية.

بيئة ومعوقات الاستثمار في العراق

اولا:- بيئة الاستثمار في العراق

توطئة:-

يرى العديد من الاقتصاديين ان اعمال العنف والخلافات السياسية في البلاد تشكل بيئة طاردة للاستثمار المحلي والاجنبي على حد سواء، ان الاضطراب الامني والسياسي في اي دولة يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي فيها بشكل عام واذا ما اضيف لذلك الفساد المالي والاداري وعدم التوافق على منهجية العمل وهوية الدولة وتوجهها الاقتصادي فلابد ان يكون تاثير ذلك كبيرا على الاقتصاد العراقي الذي لا يزال يعاني من مشكلة احادية الاقتصاد واعتماده على النفط كمصدر وحيد .

ان العراق يعتمد في تأمين احتياجاته عن طريق التجارة اذ بلغت قيمة استيراداته لعام ٢٠٢٢ ما يقارب (٢١.٨) مليار دولار في حين بلغت صادراته من المنتجات السلعية (٤.٢) مليار دولار للعام نفسه وموارده المالية متأتية عن طريق تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية حيث بلغت قيمته لنفس السنة (١٢٠.٦) مليار دولار وبلغت اجمالي الصادرات (١٢٤.٨) مليار دولار، ورغم محاولة الحكومة العراقية في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية الى العراق الا انها تبقى غير جاذبة للمستثمرين وما قامت به الحكومة من اعفاءات ضريبية وموافقتها على مشروع اعفاء الشركات العراقية والاجنبية المنفذة للمشاريع الاستثمارية من الضرائب والرسوم لتشجيع حركة الاستثمار في البلاد الا انه لا يزال أصحاب رؤوس الأموال يتخوفون من دخول السوق العراقية رغم توفر الفرص نتيجة التوترات الامنية وضعف الخدمات فضلا عن البيروقراطية. كما ان الهيئة الوطنية للاستثمار تعاني من وجود مشاكل في قانون الاستثمار الحالي، مشيرة الى ان هذه المشاكل تعرقل الاستثمار وتجعل من العراق بيئة طاردة للاستثمار وهذا ما دفعها الى اجراء تعديلات عديدة على القانون كان اخرها التعديل الثاني عام ٢٠١٥ .

ان بيئة الاستثمار في العراق بيئة واعدة ولمختلف القطاعات ومن الممكن استغلال الفرص الاستثمارية لاقامة العديد من المشاريع الناجحة منها :-

١- القطاع الصناعي والذي يضم الصناعات (التحويلية ، الاستخراجية ، الانشائية ، الغذائية) كما بالامكان اقامة المشاريع للصناعات المغذية بالاعتماد على المواد المحلية المتوفرة في العراق .

٢- اما القطاع الزراعي الذي لا يقل اهمية عن القطاع الصناعي من تنوع الفرص الاستثمارية حيث نجد امكانية اقامة المزارع النموذجية وبالطرائق الزراعية الحديثة ولمساحات كبيرة من اجل الاستفادة من ميزة الانتاج الواسع والسوق التي بامكانها استيعاب الكميات المنتجة وسواء كان هذا الانتاج للمحاصيل الاستراتيجية او الغذائية او انتاج اللحوم والاسماك وهذه المنتوجات على الاغلب يتم توفيرها عن طريق الاستيرادات .

٣- ومن المجالات الاخرى المهيئة للاستثمار هو القطاع السياحي ، ويضم هذا القطاع السياحة الدينية حيث كثرة المراقد المقدسة والمزارات وهذه تجذب الملايين من الزائرين سنويا اضافة الى مراقد الانبياء ومنهم منزل سيدنا ابراهيم عليه السلام الذي يعتبر محط انظار الديانات العالمية الثلاث ، وكذلك السياحة الاثرية في مختلف ارجاء العراق ، كما ان تنوع تضاريس الارض مثل المناطق الجبلية والاهوار والتي تعتبر من الاماكن السياحية التي يجب الدخول في مجالات استثمارها

٤- وهناك العديد من القطاعات المهمة بامكان المستثمر من القطاع الخاص الاستفادة من الفرص المتاحة فيها منها القطاع الخدمي والاتصالات والنقل والصحة والتعليم والطاقة وغيرها.

و هنا لابد من وجود سياسة استثمارية قادرة على ان تستقطب المستثمرين من القطاع الخاص وتوجيه استثماراتهم نحوها كون ان السوق العراقية واسعة ويمكن ان تجد هذه الاستثمارات مجالات لها وتكون قادرة على تحقيق النجاح في مشاريعها .

ثانيا:- المناخ الاستثماري

هو مجموعة من القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر ورغبته في الاستثمار، ان المناخ الاستثماري لا يقتصر على الظروف الاقتصادية بل يتجاوزها الى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية السائدة في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم المناخ الاستثماري الى :-

١- الاطار الاقتصادي :

يتمثل هذا الاطار بالبنى التحتية والاوضاع السائدة في البلد وافاق تطوره، ان توفر البنى التحتية الاساسية كالطرق ووسائل الاتصال المتطورة الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء لابد ان تلعب دوراً مهماً ومؤثراً ليس فقط في تحديد الحجوم الاستثمارية المستقطبة بل توزيعها بين القطاعات المختلفة، كما يتاثر المناخ الاستثماري بالبيئة الاقتصادية الكلية وتطور الجهاز المصرفي ومدى توفر المواد الاولية والعمالة المحلية الماهرة وغير الماهرة .

٢- الاطار السياسي :

تعتبر العوامل السياسية واحدة من اهم العوامل في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة فالمستثمرين ياخذون بنظر الاعتبار جميع المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية مثل طبيعة النظام السياسي واحتمالات التاميم ومصادرة الملكيات الخاصة ومدى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية .

٣- الاطار القانوني :

لابد من وجود اطار قانوني يرسي الاسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي عامة والحركة الاستثمارية خاصة بشكل ينسجم مع اهداف التنمية والرخاء بشتى الميادين والقطاعات الاقتصادية . كما لابد ان يتسم الاطار القانوني بعدم التعقيد والتناقض والتطور والمرونة التامة.

ثالثا:- معوقات الاستثمار الاجنبى فى العراق

يحتل الاستثمار الاجنبي اهمية كبيرة في اقتصاديات الدول كافة ،لاسيما بعد الانفتاح الاقتصادي والعولمة التي يمر بها العالم وتزداد هذه الاهمية بالنسبة للدول النامية لما يوفره من مزايا اقتصادية واجتماعية لهذه الدول .

ومن هذا المنطلق فقد شرع العراق في وضع الاليات اللازمة لتشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق وكانت نقطة البداية في ايجاد السند القانوني لعملية الاستثمار الاجنبي .فقد بذلت جهود كبيرة في هذا المجال من قبل الوزارات العراقية تكللت باصدار قانون الاستثمار الاجنبي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته والتي انبثقت منه هيئة الاستثمار الوطنية و نود الاشارة الى اهم الصعوبات التي واجهت وتواجه عملية الاستثمار الاجنبي في العراق وهي الاتي :

١-البنى التحتية : مما لا شك فيه ان البنى التحتية المتمثلة (بالطاقة الكهربائية والوقود والنقل والبنى التحتية من موانىء بحرية ومطارات وسكك حديد وطرق وجسور وخدمات الاتصالات وخدمات مالية ومصرفية والتامين وتوفير مياه) فان جميعها تشكل حزمة من العوامل المشجعة للاستثمار الاجنبي ويلاحظ ان العراق يعاني نقصاً في البنى التحتية المشجعة للاستثمار الاجنبي خصوصا في مجال الطاقة الكهربائية وصعوبة الحصول على الوقود وضعف الخدمات المصرفية وعدم تطورها بالدرجة الكافية بما يوازي دول الجوار على الاقل، ومن هنا لابد ان تقوم الدولة بواجبها من خلال الاستثمار العام وتطوير البنى التحتية القائمة وزيادتها بما يتلام مع الزيادة في عدد السكان في العراق كي تشجع على الاستثمار الاجنبي ومن الجدير بالذكر ان الدولة تسعى الى توفير التمويل اللازم لهذا الغرض من خلال الموازنة العامة والقروض الخارجية اذ تم تخصيص مبالغ القروض

الميسرة التي حصل عليها العراق لاعادة اعمار البنى التحتية ومن المؤمل ان يسهم ذلك في تامين جانب من البنى التحتية اللازمة لتحفيز الاستثمار الاجنبي .

٢-**البيانات الاحصائية :** تعد البيانات الاحصائية عن الاقتصاد الكلي في أي بلد من الامور المهمة جدا للاستثمار الاجنبي لمعرفة مجالات الاستثمار والجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وهذا ما لايمكن تحققه الا بتوفير البيانات الاحصائية الاقتصادية وفق المعايير الدولية علاوة على ذلك توفير خارطة استثمارية للعراق تؤشر عليها اماكن وانواع الفرص الاستثمارية المتوفرة والترويج لها ومن ثم توفيرالبيانات الاحصائية الخاصة بها .

٣-**الاطار القانوني :** على الرغم من تشجيع او سن قانون الاستثمار الاجنبي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته فانه يحتاج الى اصدار التعليمات الخاصة بتسهيل تنفيذ هذا القانون بالصورة التي تساعد على انسياب الاستثمارات الاجنبية باتجاه الفرص الاستثمارية بسهولة ويسر وتفعيل العمل بنظام النافذة الواحدة .

٤-**الفساد الاداري:** تواجه عملية الاستثمار الاجنبي في أي مكان مشكلة الفساد المالي والاداري وذلك من خلال الرشوة والعمولات غير القانونية ولا يستثنى العراق من ذلك وعليه لابد من اتخاذ الخطوات اللازمة التي تعزز عمل الدوائر الرقابية ونشر ثقافة النزاهة.

٥-**الامن :** ان فقدان الامن من العوامل الطاردة بشدة للاستثمار الاجنبي اذ من المعلوم ان راس المال يبحث او يتجه نحو المناطق الاكثر امنا وهناك علاقة طردية بين توفر الامن والاستثمار الاجنبي، وقدر تعلق الامر بالعراق فقد عانى في السنوات السابقة من فقدان الاستقرار الامني .

٦- **ارتفاع الاجور :** يلاحظ ان الاجور في القطاع الخاص تسير نحو الارتفاع بصورة عامة على الرغم من البطالة المنتشرة في العراق نتيجة تسارع معدلات التضخم من ناحية وزيادة الاجور في القطاع العام من ناحية اخرى وبالتالي سيشكل تحديا مستقبليا للاستثمارالاجنبي، وقد يزداد هذا الامر تعقيداً عند قدوم الاستثمارات الاجنبية وممارسة نشاطها على ارض الواقع حسب قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والمعدل بقانون رقم ٢ المعدل لسنة ٢٠١٠ الفصل الثاني (الهيئة الوطنية للاستثماروهيئات الاستثمار في الأقاليم والمحافظات) ففي نص المادة (٤) اولا {(تشكل بموجب هذا القانون هيئة تسمى (الهيئة الوطنية للاستثمار) تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيس الهيئة أو من يخوله وتكون مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والأنظمة والضوابط لها ومراقبة تطبيق هذه الضوابط والتعليمات في مجال الاستثمار وتختص بها المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية

ذات الطابع الاتحادي حصرا)} ومن ضمن مهامها في المادة (٤) خامسا (تقوم الهيئة الوطنية للاستثمار بوضع سياسة إستراتيجية وطنية عامة للاستثمار وتحدد القطاعات الأكثر أهمية وتقوم بإعداد خارطة بمشاريع الاستثمار في العراق على ضوء المعلومات التي تحصل عليها من هيئات الاستثمار في الأقاليم والمحافظات كما وتعد قوائم بفرص الاستثمار في المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية والاتحادية مع معلومات أولية عن هذه المشاريع وتوفيرها للراغبين في الاستثمار) اما نص المادة (٥) اولا (تشكل في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم هيئات استثمار تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيسها أو من يخوله وتمول من موازنة الإقليم أو المحافظة ولها صلاحيات منح إجازات الاستثمار والتخطيط الاستثماري وتشجيع الاستثمار ولها فتح فروع في المناطق الخاضعة لها بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار لضمان حسن تطبيق القانون) .

ان اسباب تلكؤ تنفيذ المشاريع وان تنوعت الا انها تؤشر ان هناك غياب للتنسيق بين الهيئة الوطنية والمؤسسات ذات العلاقة كلاً حسب اختصاصه ومسؤلياته وواجبه في تذليل هذه المعوقات .

لذا كان التعديل الثاني (٢٠١٥) لقانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ لمعالجة المعوقات التي ظهرت ، وفي ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية الدولية اصبح لزاما الاسراع بمعالجة المعوقات التي ظهرت من خلال التطبيقات العملية لبنود قانون الاستثمار وتعديلاته ومنها ما يخص تخصيص الاراضي الخاضعة للمشاريع الاستثمارية وحل جميع الاشكالات القانونية الخاصة بعائدية الارض أو الاعتبارات الاخرى التي تمنع من استغلال هذه الاراضي ، واناطة هذه المسؤولية بالهيئة الوطنية للاستثمار لتكون هذه الاراضي جاهزة حال عرض الفرصة الاستثمارية . كما ان وجود ممثلين للوزارات بغية ترويج طلبات اجازات الاستثمارات من خلال النافذة الواحدة و الضمانات الكفيلة بحماية المشاريع المقامة من التاميم الكلي او الجزئي سوف يعطي دفعة قوية قادرة على زيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية في العراق .

رابعا:- الاستثمار في ظل الازمات المالية للعراق

يمر الاقتصاد العراقي حاليا بظروف من الصعب تخطيها اعتمادا على الامكانات الذاتية له حيث اصبح من المتعذر عليه القيام باكمال جميع المشاريع التي اقر انشاءها أو المخطط لها مستقبلا ، وحال انخفاض اسعار النفط الذي يعتبر الممول الرئيسي للدولة والاوضاع الامنية والحرب على الارهاب التي تستنزف الكثير من الاموال عبر الانفاق العسكري يصبح لزاما على الحكومة من اتباع اجراءات تكفل بصورة او اخرى استمرارية النشاط الاقتصاد العراقي منها اعتماد اسلوب تنفيذ المشاريع حسب اولوية المشاريع التي بامكانها ان تعطي دفعات لتنشيط الاقتصاد وكذلك عن

طريق اسلوب تنفيذ المشاريع بالاجل الا ان ذلك لايلبي جميع متطلبات النشاط الاقتصادي نتيجة غياب الوضوح في الاهداف وعدم وجود ستراتيجية طويلة الامد تكون شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد العراقي ، ولما تقدم فاننا نرى ان يكون الاستثمار المحلي والاجنبي للقطاع الخاص هو الاداة الرئيسية في تنفيذ الاهداف التي تسعى لها الحكومة والاستفادة من جميع الامكانات التي تستطيع ان يوفرها هذا القطاع ، ومن أجل تنشيط الاقتصاد العراقي لابد من تهيئة جميع سبل النهوض سواء كانت بيئة الاستثمار او المناخ الاستثماري و التركيز على معالجة المشاكل والمعوقات وتكون الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات الواجهة الاولى في التعامل المباشر مع المستثمرين وتوجيه برامجها الاستثمارية نحو ايجاد وخلق الفرص الاستثمارية بما يحقق اهداف الخطط والبرامج الاقتصادية وسيتم لاحقا تحليل المشاريع الاستثمارية للتعرف على نوع هذه المشاريع وتطابقها مع هذا التوجه .

ومن المشاكل التي تواجه الحكومة نتيجة الازمة هي ازدياد اعداد العاطلين عن العمل وهذه من المشاكل الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العراقي نظرا لعدم تنوع الاقتصاد وضعف مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وتوقف اغلب مشاريعه مما يتحتم ايجاد فرص عمل بديلة في القطاع العام وهذا بدوره يترتب عليه زيادة النفقات التشغيلية وتقليل النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة للبلد وعدم قدرة الحكومة على ايجاد فرص جديدة لاستيعاب اعداد من العاطلين عن العمل، لذا لابد من الاعتماد على القطاع الخاص في توفير هذه الفرص للابتعاد عن خطورة تزايد اعداد العاطلين عن العمل الامر الذي ينذر بأزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية والسير في اتجاه تعطيل لسياسة وبرامج الحكومة في تنفيذ برنامجها الحكومي ، وفي مقدمة الحلول هو الاستثمار المحلي والاجنبي على ان يكون توجه هذا الاستثمار نحو المشاريع التي تحقق نموا في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة في تكوين راس المال وخاصة في المشاريع الصناعية و الزراعية التي ستكفل زيادة فرص العمل والاثر الاقتصادي على مشاريع اخرى .

تحليل الاجازات الاستثمارية للهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات (٢٠١٨- ٢٠٢٢)

مشاريع الهيئة الوطنية للاستثمار لسنة ٢٠٢٢

توطئة:-

سيتم استعراض الفرص الاستثمارية المعلنة لسنة ٢٠٢٣ والمشاريع التي منحت لها اجازات استثمارية من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات مع اشارة الى الفرص الاستثمارية المعلنة لعام ٢٠٢٢ ، وسيكون المبحث الثاني لبيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار للمحافظات للفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠٢٢.

اولا :- الفرص الاستثمارية المعلنة لسنة ٢٠٢٣

كما موضح في الجدول (١) بلغت مشاريع قطاع الشباب والرياضة (١٨٨) مشروع ومن بعده القطاع الزراعي (١٧٨) مشروع وقطاع الصناعة (١٣٧) مشروع ، وياتي التوجه نحو الاهتمام بقطاعات الزراعة و(الشباب والرياضة) والصناعة خطوة مهمة لما لها من تاثير على نمو الاقتصاد العراقي وحجم التشغيل من الايدي العاملة وايضا من امكانية زيادة فرص الاستثمار في مشاريع اخرى تتأثر بمدى تطورهما ، وبلغ عدد مشاريع هذه القطاعات وحدها (٥٠٣) مشروع ونسبتهم (٦٨.٦٢%) من اجمالي الفرص المعلنة للاستثمار، في حين بلغ عدد المشاريع للقطاعات الصحة والسكن والخدمات التجارية والسياحة (١٨٥) مشروع ونسبتهما (٢٥.٢٤%) من اجل اعداد وتهيئة كوادر فنية وعلمية قادرة على استيعاب التقدم التكنولوجي والاساليب الحديثة في الانتاج مما يمكن من تحقيق وفرات انتاجية واستثمار الطاقات من اجل زيادة النمو في الناتج المحلي الاجمالي الذي ينعكس بدوره على زيادة المعروض السلعي من المنتجات المحلية وتقليل الاستيرادات وخروج العملات الاجنبية الى خارج البلد كما ان هناك فرص استثمارية في قطاعات النقل والكهرباء والسكن والخدمات وهذا التنوع في بيئة الاستثمار سوف يساهم في حالة استثمار هذه الفرص وتهيئة المناخ الاستثماري الجاذب للمستثمرين سوف يخلق فرص عمل للكثير من العاطلين عن العمل وكذلك زيادة الموارد المالية لخزينة الدولة من خلال الرسوم والضرائب واجور الخدمات التي تقدمها الحكومة .

ان هذا التحول نحو القطاعات الاكثر اهمية وهي الزراعة والصناعة والشباب والرياضة اضافة الى القطاعات الاخرى وهم قادرين على خلق التغيير في هيكلية الاقتصاد العراقي وخلق وفورات انتاجية وفرص عمل اضافة الى ذلك بالامكان استثمار هذه المشاريع في اعادة التوزيع السكاني في المدن واعادة الحياة الى التجمعات السكنية المعتمدة على الزراعة او قرب المدن الصناعية

التي ستكون هدفاً للتوسع الصناعي ، وكذلك زيادة فرص خلق مشاريع صغيرة او متوسطة قادرة على ان تكون صناعات مغذية لمشاريع اكبر.

اما قطاعات (النفط ، الكهرباء ، والاتصالات، النقل والتعليم العالي) فقد بلغت عدد المشاريع فيها (٤٥) مشروع وبنسبة (٦.١٤%) من اجمالي عدد الفرص الاستثمارية المعلنة لعام ٢٠٢٣ وهذا لا يتناسب واهمية هذه القطاعات .

جدول (١)
عدد الفرص الاستثمارية المعلنة في الهيئة الوطنية للاستثمار في بغداد والمحافظات الاخرى للمدة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

ت	القطاع	عدد الفرص الاستثمارية ٢٠٢٢	عدد الفرص الاستثمارية ٢٠٢٣
١	النفط والغاز والمصافي	٤	٦
٢	الكهرباء (الطاقة الشمسية)	٣	٨
٣	الاتصالات	٢٠	٩
٤	الصحة	٣١	٥٢
٥	السكن	٣٠	٥٣
٦	النقل	١٣	١٢
٧	الصناعة	١٦٧	١٣٧
٨	السياحة	١٦	٣٨
٩	التعليم العالي	٢٧	١٠
١٠	خدمي تجاري	٣٢	٤٢
١١	الشباب والرياضة	١٩١	١٨٨
١٢	الزراعة	١٩٥	١٧٨
المجموع		٧٢٩	٧٣٣

المصدر / اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات ، تقرير الخارطة الاستثمارية ٢٠٢٣

شكل رقم (١)

عدد الفرص الاستثمارية المعلنة في الهيئة الوطنية للاستثمار والمحافظات حسب القطاع لسنة ٢٠٢٣

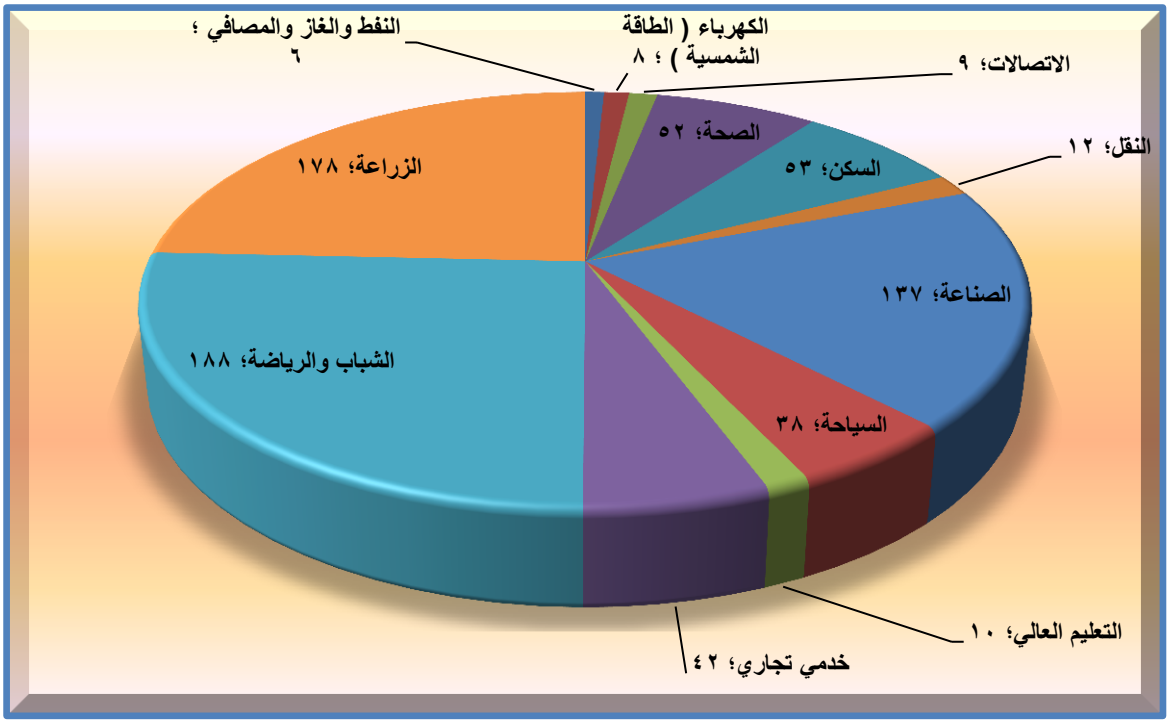

ثانيا : المشاريع التي منحت اجازة استثمارية لسنة ٢٠٢٢

توزعت المشاريع التي منحت اجازات استثمارية حسب بيانات ٢٠٢٢ بصورة غير منظمة بين الهيئات الاستثمارية في المحافظات من خلال الاطلاع على الجدول رقم (٢) نلاحظ ان اجمالي عدد المشاريع قد بلغ (٣٥٣) مشروع وقد حازت محافظة المثنى على النسبة الاكبر من عدد المشاريع التي منحت اجازة استثمارية اذ بلغت (٧٨) مشروع وبكلفة (٢٤٧٣.٩٢) مليون دولار تليها هيئة استثمار ذي قار بعدد (٦٧) مشروع وبتكلفة مقدارها (٥٢١.٩٩) مليون دولار ، في حين بلغت بلغت مشاريع هيئة استثمار نينوى اقل عدد من حيث عدد المشاريع الاستثمارية والبالغة مشروعان وبكلفة مقدارها (٢.٤٢) مليون دولار .

اما من حيث توزيع المشاريع حسب القطاع (جدول رقم ٣) فقد حصل القطاع السكني على النسبة الاكبر من حيث عدد المشاريع وبلغت (١٠٦) مشروع وبكلفة استثمارية تقدر بـ (٧٣٧٣.٣١) مليون دولار، يليه القطاع التجاري اذ بلغ عدد المشاريع فيه (٩٩) مشروع وبكلفة مقدارها (٦٧٤.٢٧) مليون دولار في حين كان قطاع الكهرباء والقطاع الصحي الادنى من حيث عدد المشاريع والذي بلغت مشاريعهما (١٠،٣) على التوالي .

جدول (٢)
عدد وتكاليف المشاريع التي منحت اجازة استثمارية حسب المحافظة لعام ٢٠٢٢

ت	هيئات الاستثمار	العدد	الكلفة (مليون دولار)
١	الهيئة الوطنية	٢٠	١٨١٣.٥١
٢	استثمار بغداد	٤٤	٤٢٥١.١٥
٣	استثمار المثنى	٧٨	٢٤٧٣.٩٢
٤	استثمار ذي قار	٦٧	٥٢١.٩٩
٥	استثمار ميسان	٨	٥١٦.٠١
٦	استثمار كربلاء	٢٧	١١٧٩.٧٥
٧	استثمار الانبار	٣٠	١٥٢٣.٢٣
٨	استثمار البصرة	١٦	١٥٧.٢٤
٩	استثمار النجف الاشرف	٥	٣٢٦.٣٠
١٠	استثمار صلاح الدين	٢٥	٣٥٠.١٢
١١	استثمار نينوى	٢	٢.٤٢
١٢	استثمار واسط	٩	٢٥٩.٤١
١٣	استثمار الديوانية	٨	٢٧٨.١٨
١٤	ديالى	١٤	٤١٢.٩٣
المجموع		٣٥٣	١٤٠٦٦.١٦

المصدر / اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

شكل رقم (٢)

عدد المشاريع التي منحت اجازة استثمارية حسب المحافظة لعام ٢٠٢٢

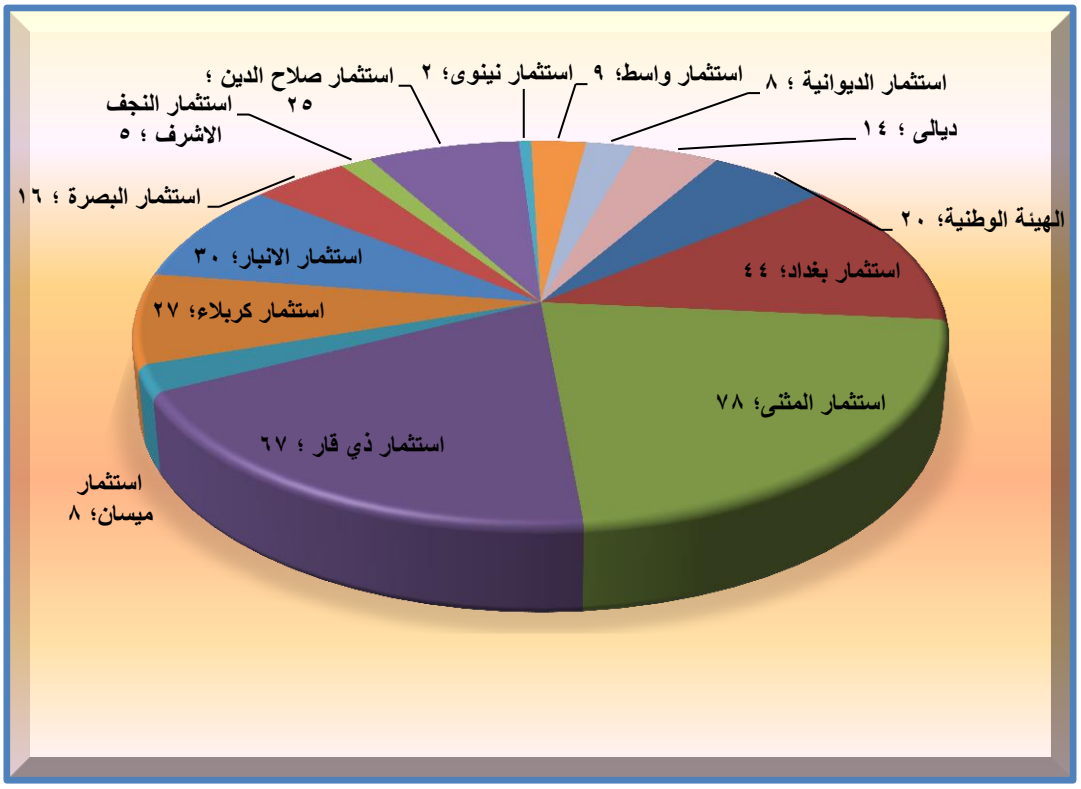

شكل رقم (٣)

تكاليف المشاريع التي منحت اجازة استثمارية حسب االقطاع لعام ٢٠٢٢ (مليون دولار)

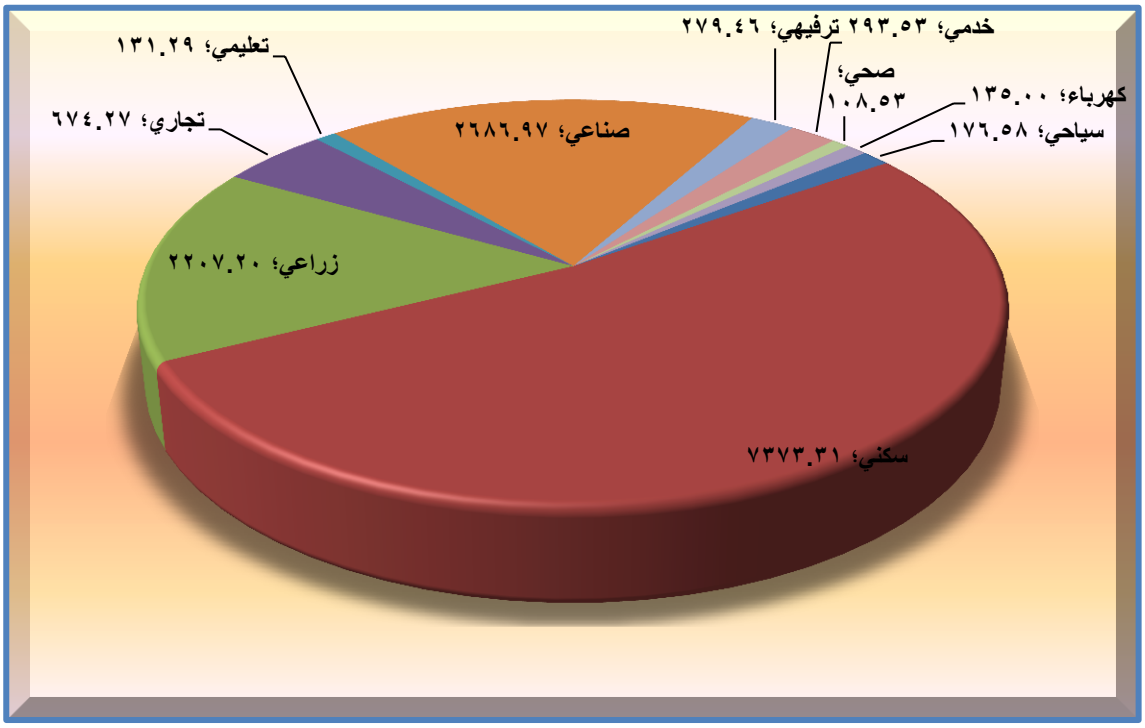

جدول رقم (٣)

عدد وتكاليف المشاريع التي منحت اجازة استثمارية حسب القطاعات لعام ٢٠٢٢

ت	القطاع	٢٠٢١		٢٠٢٢	
		العدد	الكلفة	العدد	الكلفة (مليون دولار)
١	سياحي	١	١.١٣	١٣	١٧٦.٥٨
٢	سكني	٣٥	١٨٩٥.٠٤	١٠٦	٧٣٧٣.٣١
٣	زراعي	٤	٤٨.٧٨	٢٠	٢٢٠٧.٢٠
٤	تجاري	٢١	٩٤.٥٣	٩٩	٦٧٤.٢٧
٥	تعليمي	٢	٢٤.٤٧	١٣	١٣١.٢٩
٦	صناعي	٦	٦٨.٤٤	٥٤	٢٦٨٦.٩٧
٧	ترفيهي	٤	٨٣٣	١٠	٢٧٩.٤٦
٨	خدمي	٢	٣.٠٥	٢٥	٢٩٣.٥٣
٩	صحي	٤	١٣١.٦١	١٠	١٠٨.٥٣
١٠	كهرباء	٢	٥١٩٩.٣٥	٣	١٣٥.٠٠
١١	مواصلات	١	٢٤٣.٠٥		
المجموع		٨٢	٨٥٤٢.٤٥	٣٥٣	١٤٠٦٦

شكل رقم (٤)

عدد المشاريع التي منحت اجازة استثمارية حسب القطاعات لعام ٢٠٢٢

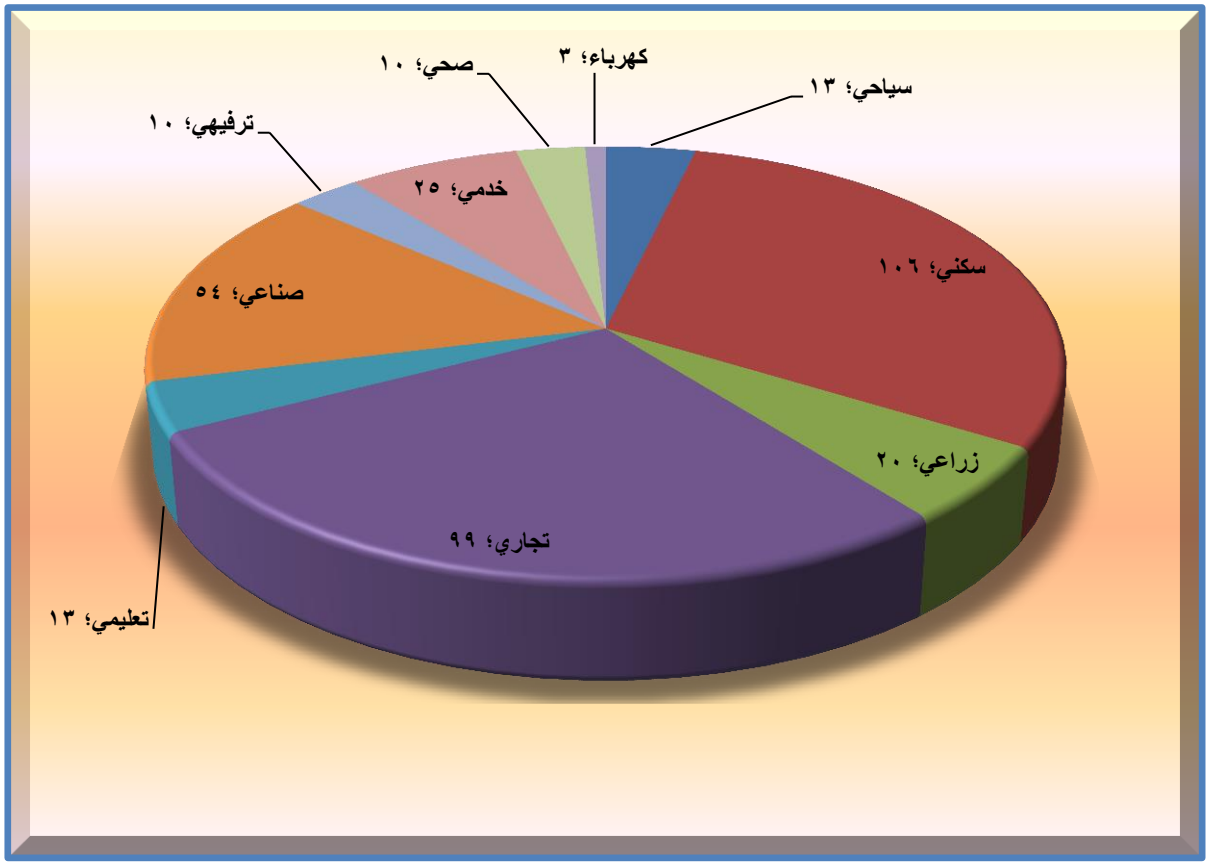

شكل رقم (٥)

تكاليف المشاريع التي منحت اجازة استثمارية حسب القطاعات لعام ٢٠٢٢ (مليون دولار)

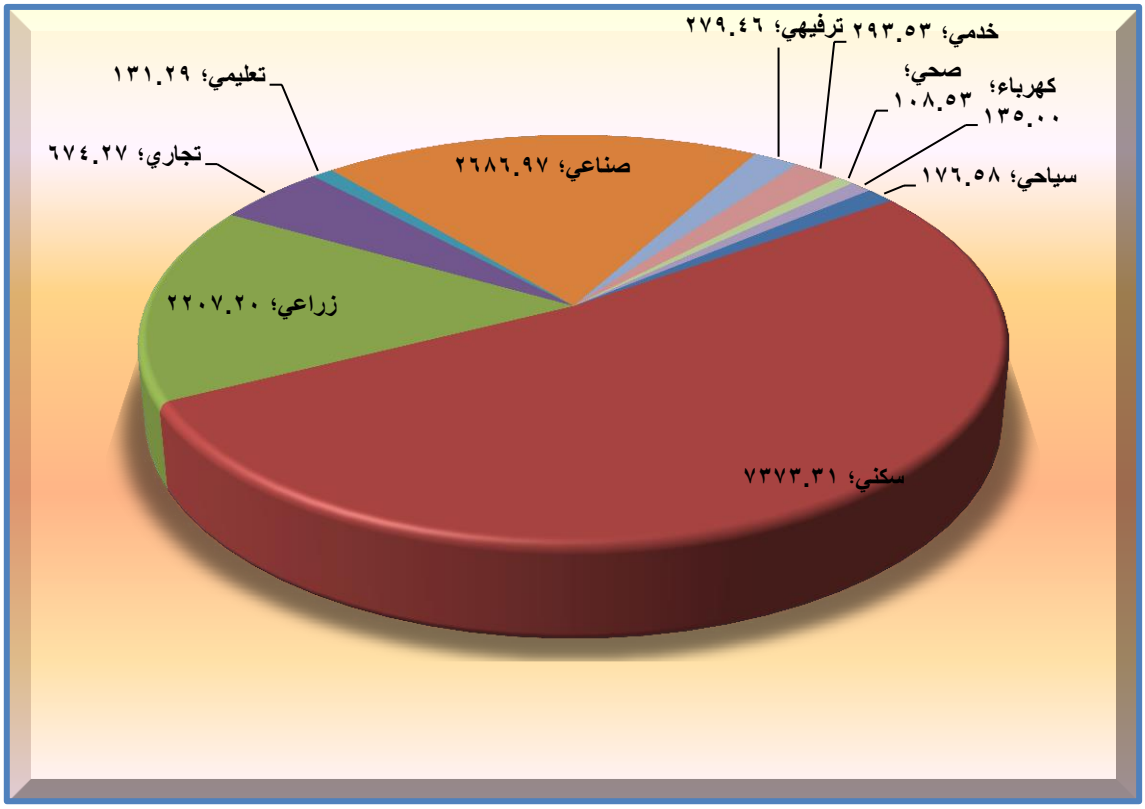

ثالثاً :- جنسية المستثمرين

ان عدد المستثمرين للمشاريع الممنوحة اجازة استثمارية لسنة ٢٠٢٢ بلغ (٣٥٣) مستثمر منهم (٢٥٩) مستثمر عراقي وبكلفة (٦٤٧٨.٢٧) مليون دولار و (٩٤) مستثمر لم تذكر جنسيتهم ضمن بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وبكلفة (٧٥٨٧.٨٨) مليون دولار ، وعلى الرغم من ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية عن عام ٢٠٢١ والتي بلغت (٨٢) مشروع فان هذا المؤشر يعكس ان هناك قدرة على جذب الاستثمارات الخارجية والتي من الممكن ان تضيف قدرات استثمارية الى الاقتصاد العراقي في حال تحسن المناخ الاستثماري مع وجود تنوع في البيئة الاستثمارية في العراق، وكما هو معلوم فان الاستفادة من الشركات المستثمرة الخارجية ليس في قيمة الاموال فقط بل الامر يتعدى الى استخدام التكنولوجيا المتطورة التي تستخدمها هذه الشركات في تحقيق الوفرات الانتاجية والاستغلال الامثل لعناصر الانتاج والذي سوف يعمل على تخفيض تكاليف الانتاج وبالتالي انخفاض الاسعار للمنتجات .

ان تنوع البيئة الاستثمارية في العراق وكثرة الفرص الاستثمارية يجعله بيئة خصبة لدخول الاستثمارات المحلية والاجنبية والعربية اذا ما توفر المناخ الاستثماري الذي يمكن من تشجيع دخول هذه الاستثمارات الى السوق العراقية والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال مثل دول الخليج العربي وتركيا والاردن وغيرها.

جدول (٤)

جنسية المستثمرين الذين منحت لهم اجازات استثمارية من قبل هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات الاستثمار في المحافظات لسنة ٢٠٢٢

ت	جنسية المستثمر	عدد المستثمرين	مجموع تكاليف المشاريع (مليون دولار)
١	عراقي	٢٥٩	٦٤٧٨.٢٧٢٦٢٩
٢	لم تذكر جنسيتهم	٩٤	٧٥٨٧.٨٨٤١٥٢
المجموع		٣٥٣	١٤٠٦٦.١٥٦٧٨

المصدر /اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات ٢٠٢٢

المبحث الثاني / استثمار القطاع الخاص المحلي والاجنبي
للمدة ٢٠٠٨ ــ ٢٠٢٢

توطئة:-

ومن خلال البيانات المدرجة في الجدول رقم (٥) والمستلمة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات يتبين لنا ان حجم المشاريع التي تم منح اجازات استثمارية لها قد بلغ (٢٦٨٥) مشروع وبكلفة استثمارية مقدارها (١٣٨٩٣٧.٩١) مليون دولار للمدة من سنة ٢٠٠٨ - ٢٠٢٢ موزعة حسب القطاعات منها مانفذ بنسبة ١٠٠% ومنها قيد التنفيذ والقسم الاخر متوقف لاكمال الاجراءات الادارية للتعاقد على التنفيذ، ويرافق محاولة جذب الاستثمار الى العراق عدة مشاكل تجعل من واقع الاستثمار في العراق وبيئته بيئة طاردة للاستثمار نتيجة للظروف المحيطة بعمله منها الوضع الامني والسياسي والفساد الاداري وغياب البنى التحتية اللازمة لعمل هذه المشاريع اضافة الى مشاكل عديدة ابرزها المشاكل الادارية المتعلقة بتهيئة الاجراءات التعاقدية وشروطها واستلام الارض .

ان وجود نافذة واحدة سوف يسهل على المستثمر الحصول على الموافقات الاصولية للتعاقد، وهنا تبرز اهمية تحمل الحكومة عملية الاصلاح الاقتصادي والسياسي لخلق بيئة استثمار واعدة تستقطب المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والاجنبي، والجدول التالي يبين اجمالي الاجازات حسب الهيئات وكلفها الاستثمارية للمدة من ٢٠٠٨ ــ ٢٠٢٢ وعلى الرغم من اهمية القطاعات (الخدمي، التجاري، الترفيهي) وتعدد نشاطاتها الاقتصادية ومنها اقامة محطات وقود و مول تجاري و مطاعم ومنتجعات ترفيهية ومدن العاب ومتنزهات وغيرها حيث كانت تكاليفها الاستثمارية عالية مقارنة بقطاعات اكثر منه اهمية مثل الزراعة والسياحة على الرغم من توفر مقومات النجاح لهما بنسب كبيرة، وبحسب بيانات الهيئة لسنة ٢٠٢٢ بلغت مشاريع القطاع التجاري (٩٩) مشروع و القطاع الخدمي (٢٥) مشروع والقطاع الترفيهي (١٠) وبكلفة اجمالية مقدارها (١٢٤٧.٢٧) مليون دولار، وهي بهذا تفوق اعداد مشاريع قطاع السياحة (١٣) مشروع وبكلفة (١٧٦.٥٨) مليون دولار، اما قطاع الزراعة فقد بلغت (٢٠) مشروع وبكلفة (٢٢٠٧.٢٠) مليون دولار، وبلغ عدد مشاريع القطاع الصناعي (٥٤) وبكلفة (٢٦٨٦.٩٧) مليون دولار لاهمية القطاعين، (جدول رقم ٣) .

جدول (٥)

المشاريع الممنوحة اجازة استثمارية من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار

وكلفها الاجمالية للمدة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٢)

ت	هيئات الاستثمار	اجمالي عدد الاجازات	الكلفة مليون الدولار
١	الوطنية للاستثمار	٣٨٧	٦٧٨٠٣.٢٦
٢	استثمار نينوى	٨١	٢١٤٢.٥٢
٣	استثمار ديالى	٤٥	١٠٠٩.٠٣
٤	استثمار كركوك	١٨٩	٣١٣٦.٤٩
٥	استثمار صلاح الدين	١٨٣	٢٩٩٥.١١
٦	استثمار الانبار	١٨٤	٦١٣٠.٣٢
٧	استثمار بغداد	٤٢٦	١٨٩٦٢.٦٥
٨	استثمار كربلاء	١٠٣	٤٦٦٦.٨٥
٩	استثمار بابل	٨٦	١٠٣١.٨٠
١٠	استثمار النجف الاشرف	٢٩٧	١١٥٦٦.٤٠
١١	استثمار الديوانية	٣٢	١١٣١.٢٨
١٢	استثمار ذي قار	١٦٣	١٨٣٩.١٩
١٣	استثمار ميسان	٥٥	١٤٧٩.٩٤
١٤	استثمار واسط	٦٠	١١٨١.٧١
١٥	استثمار المثنى	٢٥٨	٨٠٧١.٢٢
١٦	استثمار البصرة	١٣٦	٥٧٩٠.١٤
المجموع		٢٦٨٥	١٣٨٩٣٧.٩٠٦٨

المصدر / اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

شكل (٦)
اعداد المشاريع الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار
للمدة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٢) (مليون دولار)

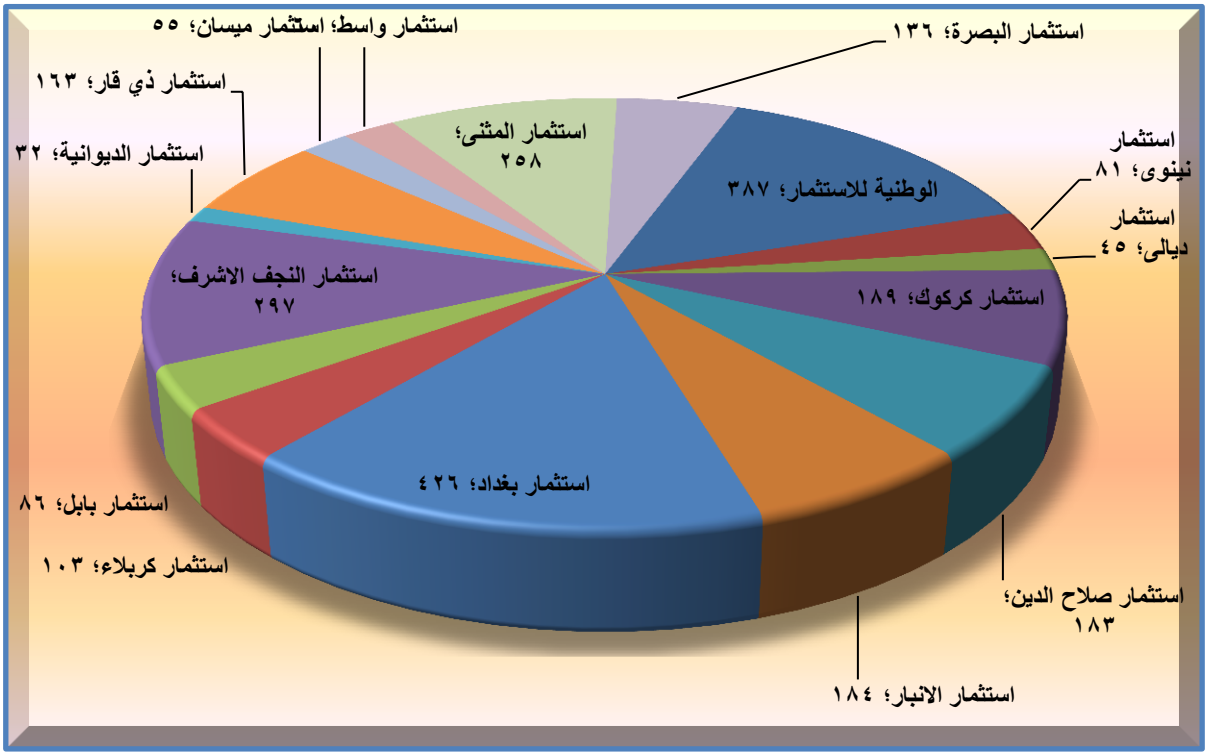

اما بالنسبة للمشاريع التي منحت لها اجازات استثمارية للفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٢) (جدول رقم ٥) فقد كانت محافظة بغداد هي الاعلى في عدد الاجازات الممنوحة (٤٢٦) مشروع تليها مشاريع الهيئة الوطنية للاستثمار (٣٨٧) ثم هيئة استثمار محافظة النجف (٢٩٧) مشروع في حين كانت محافظة الديوانية هي الادنى من حيث عدد الاجازات الممنوحة وبلغت (٣٢) مشروع ، اما من حيث التكاليف الاستثمارية فاننا نرى ان الهيئة الوطنية للاستثمار منحت اجازات استثمارية بكلفة (٦٧٨٠٣.٢٦) مليون دولار تلتها هيئة استثمار بغداد بكلفة (١٨٩٦٢.٦٥) مليون دولار ثم هيئة استثمار النجف بكلفة (١١٥٦٦.٤٠) مليون دولار ويرجع ارتفاع الكلف الاستثمارية للهيئة الوطنية للاستثمار بسبب استثمارها في مجال القطاع السكنـي، وللوقوف على تفاصيل هذه البيانات وتحليل ماورد فيها لبيان الحجم الحقيقي لها تم اعداد جداول جديدة وحسب مقتضيات التقرير وكما يلي :

اولا:- تحليل البياتات حسب موقف المشروع وتتضمن:-

١. **المشاريع المنجزة بنسبة ١٠٠% للمدة ٢٠٠٨ – ٢٠٢٢ :** بلغت المشاريع المنجزة (٣٤٥) مشروع وبنسبة (١٤.٧٩%) من اجمالي عدد المشاريع وبكلفة (٥٢٦١.٢) مليون دولار، وتوزعت المراتب الثلاث الاولى والمرتبة الادنى من اجمالي مشاريع كل هيئة كالاتي:

جدول (٦)

اعداد المشاريع المنجزة بنسبة ١٠٠% وكلفها لعموم هيئات الاستثمار للمدة ٢٠٠٨- ٢٠٢٢ مليون دولار

ت	الهيئة	اجمالي عدد المشاريع في المحافظة	اجمالي عدد المشاريع المنجزة	كلفة المشاريع مليون دولار	نسبة المشاريع المنجزة من مشاريع الهيئة
١	استثمار بغداد	٤٢٦	٥٩	٨٤٧.٦	١٣.٨٥
٢	الوطنية للاستثمار	٣٨٧	٤٨	١٦٨١.٧	١٢.٤٠
٣	استثمار النجف الاشرف	٢٩٧	٤٢	٧٩٤.٥	١٤.١٤
٤	استثمار ميسان	٥٥	٢	٧٢.١	٣.٦٤

المصدر / جدول رقم (٩ و ١٠)

٢. **المشاريع المستمرة بالعمل للمدة ٢٠٠٨ - ٢٠٢٢ :** بلغت المشاريع المستمرة بالعمل (٥٤٣) مشروع وبنسبة (٢٣.٢٨%) من اجمالي عدد المشاريع وبكلفة (٣٦٠٢٣.١) مليون دولار، وتوزعت المراتب الثلاث الاولى والمرتبة الادنى من اجمالي مشاريع كل هيئة كالاتي :

جدول (٧)

اعداد المشاريع المستمرة بالعمل وكلفها لعموم هيئات الاستثمار للمدة ٢٠٠٨-٢٠٢٢

ت	الهيئة	اجمالي عدد ال مشاريع في المحافظة	اجمالي عدد المشاريع المستمرة بالعمل	كلفة المشاريع مليون دولار	نسبة المشاريع المستمرة بالعمل من مشاريع الهيئة
١	الوطنية للاستثمار	٣٨٧	١٠١	١٨٢٩٤.٨	٢٦.١٠
٢	استثمار بغداد	٤٢٦	٨٩	٣٨٨٤.٤	٢٠.٨٩
٣	استثمارالنجف الاشرف	٢٩٧	٦٨	٢٠٥٣.٧	٢٢.٩٠
٤	استثمار الديوانية	٣٢	٥	٣٥٠.٣	١٥.٦٣

المصدر / جدول رقم (٩ و ١٠)

٣- المشاريع التي لم تنفذ للمدة ٢٠٠٨ - ٢٠٢٢ : بلغت المشاريع التي لم تنفذ (١٧٩٧) مشروع وبنسبة (٦٦.٩٣%) من اجمالي عدد المشاريع وبكلفة (٩٧٦٥٣.٦٦) مليون دولار وتوزعت المراتب الثلاث الاولى والمرتبة الادنى من اجمالي مشاريع كل هيئة كالاتي:

جدول (٨)

اعداد المشاريع التي لم تنفذ وكلفها لعموم هيئات الاستثمار للمدة ٢٠٠٨-٢٠٢٢

ت	الهيئة	اجمالي عدد المشاريع في المحافظة	اجمالي عدد المشاريع التي لم تنفذ	كلفة المشاريع مليون دولار	نسبة المشاريع التي لم تنفذ من مشاريع الهيئة
١	استثمار بغداد	٤٢٦	٢٧٨	١٤٢٣٠.٧	٦٥.٢٦
٢	الوطنية للاستثمار	٣٨٧	٢٣٨	٤٧٨٢٦.٨	٦١.٥٠
٣	استثمارالنجف الاشرف	٢٩٧	١٨٧	٨٧١٨.٢	٦٢.٩٦
٤	هيئة استثمار الديوانية	٣٢	١٩	٧٥٤.٦٨٥	٥٩.٣٨

المصدر / جدول رقم (٩ و ١٠)

من الجدول (٩) يتبين لنا إن المشاريع التي لم تنفذ كانت نسبتها هي الاعلى حيث كان في الهيئات اعلاه (٦٦.٩٣%) من اعداد المشاريع التي منح اجازات الاستثمار لها وهي نسبة عالية وهذا مؤشر يدل على إن هناك تباطىء في انجاز المشاريع الذي بدوره سيؤثر على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى القطاعات التي تندرج ضمنها هذه المشاريع بصورة خاصة **(وسيتم بيان اسبابها في الفقرات القادمة)** ، في حين بلغت نسبة المشاريع المستمرة بالعمل (٢٠.٢٢%) والتي جاءت بالترتيب الثاني ، اما المشاريع المنجزة ١٠٠% فقد بلغت نسبتها (١٢.٨٥%) من اجمالي المشاريع التي منحت لها اجازات استثمارية للفترة من ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠٢٢ .

ان نسبة ما تم انجازه من المشاريع بنسبة (١٠٠%) يعتبر امرا جيدا اذا ما قورن بالفترة الزمنية المحصورة من عام (٢٠٠٨ ــ ٢٠٢٠) وان أي اضافة في المشاريع المنفذة سوف يكون لها تاثير على الناتج المحلي الاجمالي رغم ان هناك من الهيئات كانت قد منحت اعداد مرتفعة من الاجازات الاستثمارية الا انها لم تحقق نسب انجاز عالية مثال على ذلك محافظة النجف حيث منحت (٢٩٢) اجازة استثمارية انجزت منها (٤٢) مشروع فقط . وبكلف استثمارية للمشاريع (٧٩٤.٥) مليون دولار . الجدول رقم (٩)

جدول رقم (٩)
عدد المشاريع لعموم هيئات الأستثمار حسب طبيعة المشروع للمدة ٢٠٠٨- ٢٠٢٢

ت	هيئات الاستثمار	عدد الاجازات	منجزة ١٠٠%		مستمر بالعمل		لم يتم المباشرة بها	
			عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
١	الوطنية	٣٨٧	٤٨	١٢.٤٠	١٠١	٢٦.١٠	٢٣٨	٦١.٥٠
٢	نينوى	٨١	١١	١٣.٥٨	٦	٧.٤١	٦٤	٧٩.٠١
٣	ديالى	٤٥	٣	٦.٦٧	١١	٢٤.٤٤	٣١	٦٨.٨٩
٤	كركوك	١٨٩	٢٢	١١.٦٤	٥٢	٢٧.٥١	١١٥	٦٠.٨٥
٥	صلاح الدين	١٨٣	٧	٣.٨٣	٣٩	٢١.٣١	١٣٧	٧٤.٨٦
٦	الانبار	١٨٤	١١	٥.٩٨	٤٤	٢٣.٩١	١٢٩	٧٠.١١
٧	بغداد	٤٢٦	٥٩	١٣.٨٥	٨٩	٢٠.٨٩	٢٧٨	٦٥.٢٦
٨	كربلاء المقدسة	١٠٣	١٤	١٣.٥٩	١٣	١٢.٦٢	٧٦	٧٣.٧٩
٩	بابل	٨٦	٢٥	٢٩.٠٧	١٢	١٣.٩٥	٤٩	٥٦.٩٨
١٠	النجف الاشرف	٢٩٧	٤٢	١٤.١٤	٦٨	٢٢.٩٠	١٨٧	٦٢.٩٦
١١	الديوانية	٣٢	٨	٢٥.٠٠	٥	١٥.٦٣	١٩	٥٩.٣٨
١٢	ذي قار	١٦٣	١٠	٦.١٣	١٣	٧.٩٨	١٤٠	٨٥.٨٩
١٣	ميسان	٥٥	٢	٣.٦٤	١٠	١٨.١٨	٤٣	٧٨.١٨
١٤	واسط	٦٠	٨	١٣.٣٣	٩	١٥.٠٠	٤٣	٧١.٦٧
١٥	المثنى	٢٥٨	٣٨	١٤.٧٣	٤١	١٥.٨٩	١٧٩	٦٩.٣٨
١٦	البصرة	١٣٦	٣٧	٢٧.٢١	٣٠	٢٢.٠٦	٦٩	٥٠.٧٤
المجموع		٢٦٨٥	٣٤٥		٥٤٣		١٧٩٧	

المصدر / اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

جدول رقم (١٠)

اعداد وكلف المشاريع لعموم هيئات الاستثمار في العراق للمدة ٢٠٠٨-٢٠٢٢ بحسب طبيعة المشاريع

(مليون دولار)

ت	هيئات الاستثمار	اجمالي عدد الاجازات	تكلفة المشاريع (مليون دولار)			مجموع تكاليف الاستثمار
			منجز ١٠٠%	قيد الانجاز	الانجاز صفر	
١	الوطنية	٣٨٧	١٦٨١.٧	١٨٢٩٤.٨	٤٧٨٢٦.٨	٦٧٨٠٣.٣٠٧
٢	نينوى	٨١	٤٣.٣	١٥	٢٠٨٤.٢٢	٢١٤٢.٥٢١٣
٣	ديالى	٤٥	١٠.٦	١٦٨.٥	٨٢٩.٩٢٨	١٠٠٩.٠٢٧٦
٤	كركوك	١٨٩	٢٠٩.٤	١٨٦٩.٨	١٠٥٧.٢٩	٣١٣٦.٤٩
٥	صلاح الدين	١٨٣	٣٢.٤	٧١٦.٤	٢٢٤٦.٣١	٢٩٩٥.١٠٨٩
٦	الانبار	١٨٤	١٣.١٧	١٥٣١.٨	٤٥٨٥.٣٢	٦١٣٠.٢٨٥٩
٧	بغداد	٤٢٦	٨٤٧.٦	٣٨٨٤.٤	١٤٢٣٠.٧	١٨٩٦٢.٦٥٢
٨	كربلاء المقدسة	١٠٣	٣١٤.٢	٧٧٩.١	٣٥٧٣.٥٥	٤٦٦٦.٨٥٠٨
٩	بابل	٨٦	١٥١.٢	١٩٠.٤	٦٩٠.٢	١٠٣١.٨
١٠	النجف الاشرف	٢٩٧	٧٩٤.٥	٢٠٥٣.٧	٨٧١٨.٢	١١٥٦٦.٤
١١	الديوانية	٣٢	٢٦.٣	٣٥٠.٣	٧٥٤.٦٨٥	١١٣١.٢٨٤٧
١٢	ذي قار	١٦٣	٢٤.٣	٨٣٥.٣	٩٧٩.٥٩٣	١٨٣٩.١٩٣٥
١٣	ميسان	٥٥	٧٢.١	٤٣٠	٩٧٧.٨٣٧	١٤٧٩.٩٣٧
١٤	واسط	٦٠	٤٥.١	٣١٣.١	٨٢٣.٥٠٧	١١٨١.٧٠٦٦
١٥	المثنى	٢٥٨	٣١١.٧	٣٠١٩.٣	٤٧٤٠.٢٢	٨٠٧١.٢١٦٩
١٦	البصرة	١٣٦	٦٨٣.٦	١٥٧١.٢	٣٥٣٥.٣٤	٥٧٩٠.١٤٢٣
المجموع		٢٦٨٥	٥٢٦١.٢	٣٦٠٢٣.١	٩٧٦٥٣.٧	١٣٨٩٣٧.٩٥

المصدر / اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

ثانيا:- المشاريع الاستثمارية حسب نوع القطاع (٢٠٠٨ - ٢٠٢٢)

سبق وان تبين ان توزيع الاجازات الاستثمارية الممنوحة للمشاريع من الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات للفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٢) بلغت (٢٦٨٥) مشروع وللوقوف على طبيعة هذه المشاريع لكل قطاع وبيان ما انجز منها اوسينجز او لم ينفذ لابد لنا من اعادة توزيع هذه المشاريع على القطاعات لمعرفة أي القطاعات التي تم التركيز عليها او اتجاهات الاستثمار ويوضح الجدول (١١) الاتي :

١- **مشاريع القطاع الخدمي :** بلغت مشاريع القطاع الخدمي (٤١٢) مشروع وبنسبة (١٥.٣٤%) من اجمالي المشاريع ، وبلغت التكاليف الاستثمارية لقطاع الخدمات (٣٨٦١.٧٨) مليون دولار وبنسبة (٢.٨%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع، انجز منها (٥٨) مشروع بشكل كامل لغاية ٢٠٢٢ وبنسبة (١٤.١%) من مشاريع القطاع اما المشاريع المستمرة بالعمل كانت (٨٦) مشروع وبنسبة (٢٠.٩%) والمشاريع التي لم تنفذ كانت (٢٦٨) مشروع وبنسبة (٦٥.٠٥%).

٢- **مشاريع قطاع السكن :** بلغت (٥٢٤) مشروع وبنسبة (١٩.٥٢%) من اجمالي المشاريع انجز منها (١٠) مشاريع بشكل كامل لغاية ٢٠٢٢ وبنسبة (١.٩١%) من مشاريع القطاع اما المشاريع المستمرة بالعمل فقد كانت (١٦٤) مشروع وبنسبة (٣١.٣%) والمشاريع التي لم تنفذ كانت (٣٥٠) مشروع وبنسبة (٦٦.٨%)، وبلغت التكاليف الاستثمارية لاجمالي مشاريع القطاع حوالي (٦٨١٧٩.٦٥) مليون دولار وبنسبة (٤٩.١%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع .

٣- **مشاريع القطاع الصناعي :** بلغت (٣٨٤) مشروع وبنسبة (١٤.٣٠%) من اجمالي المشاريع للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٢ ، انجز منها (١٠٦) مشروع بنسبة انجاز (١٠٠%) وبنسبة (٢٧.٦٠%) من مشاريع القطاع، اما المشاريع المستمرة بالعمل كانت (٤٦) مشروع وبنسبة (١١.٩٨%) والمشاريع التي لم تنفذ كانت (٢٣٢) مشروع وبنسبة (٦٠.٤٢%) وبلغت التكاليف الاستثمارية لقطاع الصناعة (٢٤٤٧٠.٤٢) مليون دولار وبنسبة (١٧.٦١%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع .

.**مشاريع القطاع السياحي :** بلغت (٢٢٩) مشروع وبنسبة (٨.٥٣%) من اجمالي المشاريع انجز منها لغاية ٢٠٢٢ (٤٢) مشروع بنسبة انجاز (١٠٠%) وبنسبة (١٨.٣٤%) من مشاريع القطاع، اما المشاريع المستمرة بالعمل كانت (٦١) مشروع وبنسبة (٢٦.٦٤%) ، والمشاريع التي لم تنفذ كانت (١٢٦) مشروع وبنسبة (٥٥.٠٢%)، وبلغت التكاليف الاستثمارية لقطاع

السياحة (٤٣٨١.٠٦) مليون دولار وبنسبة (٣.١٥%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع .

٤- **مشاريع القطاع الزراعي** : بلغت (٢٠٤) مشروع وبنسبة (٧.٥٩%) من اجمالي المشاريع انجز منها لغاية ٢٠٢١ (٣٣) مشروع بنسبة انجاز (١٠٠%) وبنسبة (١٦.١٨%) من مشاريع القطاع، اما المشاريع المستمرة بالعمل كانت (٣٦) مشروع وبنسبة (١٧.٦٥%) . والمشاريع التي لم تنفذ كانت (١٣٥) مشروع وبنسبة (٦٦.١٨%)، وبلغت التكاليف الاستثمارية لقطاع الزراعة حوالي (٤١٥٣.١٥) مليون دولار وبنسبة (٢.٩٩%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع .

جدول رقم (١١)

الموقف العام للمشاريع حسب نوع القطاع للمدة ٢٠٠٨ ــ ٢٠٢٢

مليون دولار

ت	القطاع	عدد المشاريع	المشاريع المنجزة			المشاريع قيد الانجاز			المشاريع التي لم تنفذ			كلف مشاريع القطاع
			عدد	الكلفة	النسبة %	عدد	الكلفة	النسبة%	عدد	الكلفة	النسبة %	
١	خدمي	٤١٢	٥٨	٣٠٥.٤	١٤.٠٧٧٧	٨٦	١١٥٤.٩	٢٠.٨٧٣٨	٢٦٨	٢٤٠١.٤٨	٦٥.٠٤٨٥	٣٨٦١.٧٨
٢	سكن	٥٢٤	١٠	٦١٠.٣	١.٩٠٨٤	١٦٤	٢٠٣٧٠.٩	٣١.٢٩٧٧	٣٥٠	٤٧١٩٨.٥	٦٦.٧٩٣٩	٦٨١٧٩.٧
٣	صناعي	٣٨٤	١٠٦	٢٣١٣.٣٣	٢٧.٦٠٤٢	٤٦	٢٩١٢.٣	١١.٩٧٩٢	٢٣٢	١٩٢٤٤.٨	٦٠.٤١٦٧	٢٤٤٧٠.٤
٤	سياحي	٢٢٩	٤٢	٢٨٢.٤٥	١٨.٣٤٠٦	٦١	١٢٦٤.٤	٢٦.٦٣٧٦	١٢٦	٢٨٣٤.٢١	٥٥.٠٢١٨	٤٣٨١.٠٦
٥	زراعي	٢٠٤	٣٣	١٤٧.٦٧	١٦.١٧٦٥	٣٦	٤١٠.٦	١٧.٦٤٧١	١٣٥	٣٥٩٤.٨٨	٦٦.١٧٦٥	٤١٥٣.١٥
٦	تجاري	٥٩٦	٤٩	٥٠٤.١	٨.٢٢١٤٨	١٠٥	١١٤٧.٩	١٧.٦١٧٤	٤٤٢	٦٠٥٧.٧	٧٤.١٦١١	٧٧٠٩.٧
٧	تعليمي	٩١	٩	٤٨.٩	٩.٨٩٠١١	١١	٦٢.٣	١٢.٠٨٧٩	٧١	١٠٠١.٠٦	٧٨.٠٢٢	١١١٢.٢٦
٨	صحي	١١٦	١٥	١٠١.٨٩	١٢.٩٣١	١٦	٤٣١.٤	١٣.٧٩٣١	٨٥	١٧٧٢.٤٥	٧٣.٢٧٥٩	٢٣٠٥.٧٤
٩	اتصالات	٤	١	٢٤٦.٩	٢٥	١	١٨٥.٠٣	٢٥	٢	٣٩.٤	٥٠	٤٧١.٣٣
١٠	كهرباء	٦	٢	٢٠٠.٥	٣٣.٣٣٣٣				٤	١٦٣.٢	٦٦.٦٦٦٧	٣٦٣.٧
١١	طاقة	٢٤	١٥	٤٣٢.٤٦	٦٢.٥	٢	٨٠٠٠	٨.٣٣٣٣٣	٧	٩٥٥٣.٢٥	٢٩.١٦٦٧	١٧٩٨٥.٧
١٢	نقل	١٠	٢	٦٠.٢	٢٠				٨	١٣٧٧.٤	٨٠	١٤٣٧.٦
١٣	لوجستي	١							١	٢٤٥	١٠٠	٢٤٥
١٤	ترفيهي	٥٦	٣	٧.١	٥.٣٥٧١٤	١٠	٥٨.١	١٧.٨٥٧١	٤٣	٢٠٢٣.٠٣	٧٦.٧٨٥٧	٢٠٨٨.٢٣
١٥	رياضي	٢٨				٥	٢٥.٣	١٧.٨٥٧١	٢٣	١٤٧.٥	٨٢.١٤٢٩	١٧٢.٨
المجموع		٢٦٨٥	٣٤٥	٥٢٦١.٢		٥٤٣	٣٦٠٢٣.١		١٧٩٧	٩٧٦٥٣.٨		١٣٨٩٣٨

المصدر / الجدول اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثما ر وهيئات استثمار المحافظات

شكل رقم (٧)
عدد مشاريع الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات للمدة ٢٠٠٨ -٢٠٢٢ حسب القطاعات

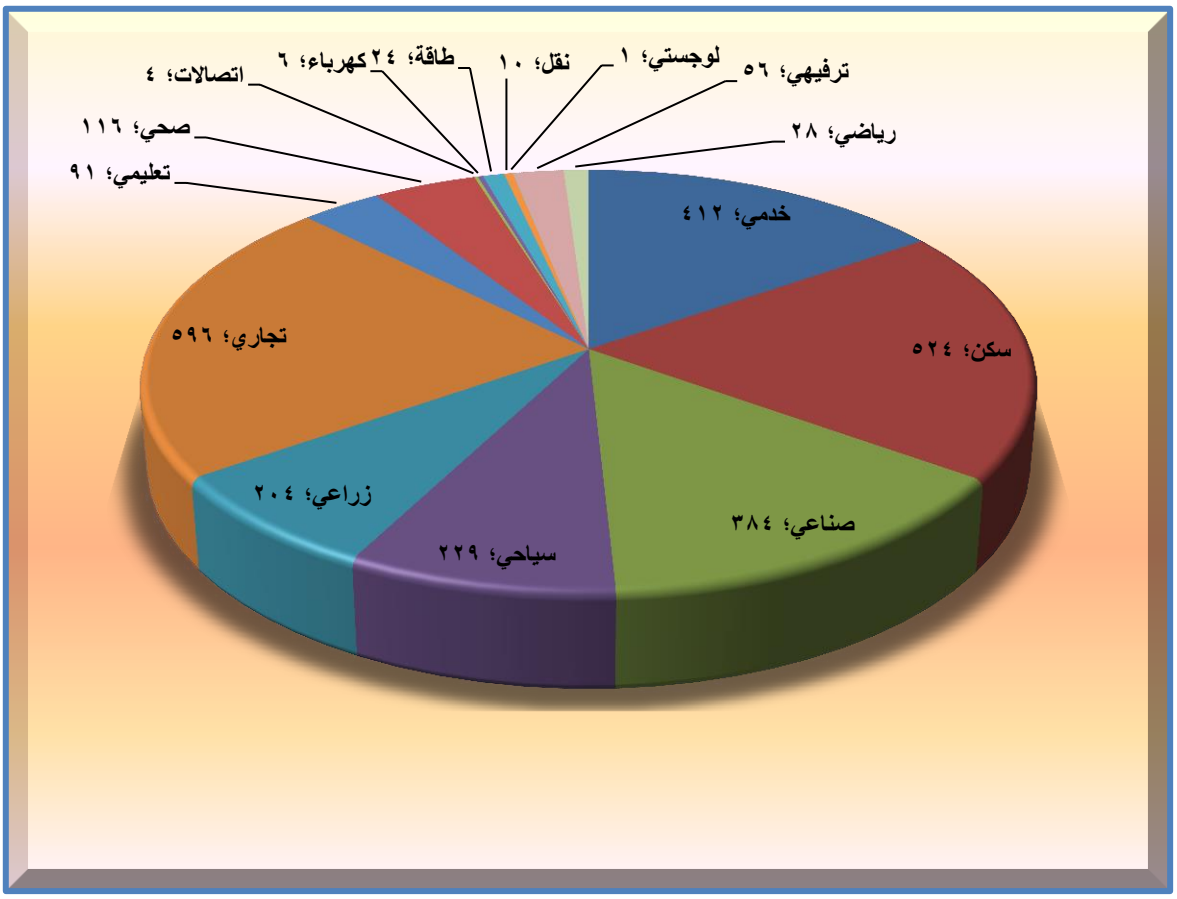

ثالثا:- التوزيع الجغرافي لاعداد المشاريع حسب نوع القطاع

بعد ان تبين ان هناك تباين في توزيع الاجازات الاستثمارية لهيئات الاستثمار وكذلك وجود تفاوت في اعداد المشاريع لكافة القطاعات ونجد بان هذا التباين يؤثر على التنمية المكانية حسب حجم الاستثمار الموجه في كل محافظة فعلى سبيل المثال توجهت غالبية الاستثمارات نحو القطاعات (الخدمي، السكن، الصناعة ،السياحي ،الزراعي، والتجاري) اذ بلغت مشاريعها (٢٣٤٩) مشروع وبنسبة ((٨٧.٤٩%) من اجمالي المشاريع للمدة ٢٠٠٨ – ٢٠٢٢ وكما موضح في الجدول رقم (١٢) وهذا نابع من ان اغلبية المشاريع تركزت في هذه القطاعات لاسباب موضوعية يرى فيها المستثمر فرصة للربح او ربما يجد ان الاستثمار في هذه القطاعات ربما يستحق المخاطرة ورغم اهمية قطاع التعليم و الصحة و الاتصالات والكهرباء والنقل والاعلام الا انها لم تنال الاهتمام الكبيرمن قبل القطاع الخاص فقطاع التعليم مثلا منحت له (٩١) اجازة استثمارية نفذ منها بنسبة (١٠٠%) (٩) مشروع ، وبلغ عدد المشاريع المستمرة بالعمل (١١) مشروع ، اما المشاريع التي لم تنفذ فعددها (٧١) مشروع جدول رقم (١١).

كما ان هناك تباين في عدد المشاريع اذ بلغت مشاريع الهيئة الوطنية وبغداد و النجف الاشرف (١١١٠) مشروع وبنسة (٤١.٣٤%) من اجمالي المشاريع في حين بلغت مشاريع كركوك والانباروالبصرة والمثنى وصلاح الدين (٩٥٠) مشروع وبنسبة (٣٥.٣٨%) اما بقية المحافظات فقد بلغت مشاريعها (٦٢٥) مشروع وبنسبة (٢٣.٢٨%) .

وهذا بدوره سينعكس على مستوى التنمية في بعض المحافظات ومعدلات الفقر فيها الامر الي يتطلب تشجيع الاستثمارات فيها .

جدول رقم (١٢)
التوزيع الجغرافي لاعداد المشاريع حسب نوع القطاع للمدة ٢٠٠٨ ــ ٢٠٢٢

هيئات الاستثمار	القطاع														مجموع المشاريع
	خدمي	سكن	صناعي	سياحي	زراعي	تجاري	تعليمي	صحي	اتصالات	كهرباء	نقل	طاقة	رياضي	ترفيهي	لوجستي	
الوطنية	٥٤	٥٠	٥٣	٢٠	٢٠	٩١	١٣	٢٧	٣		٧	٢٣	١٧	٩		٣٨٧
بغداد	١٢	٩٠	٤٥	٤٩	٢١	١٥٧	٢٤	٢٠						٨		٤٢٦
النجف الاشرف	١١٦	٥٥	٢٣	٥٥	١٥	١	١٦	١٣		١	٢					٢٩٧
كركوك	٣٣	٣٧	١٣	١٣	٦	٧٤	٣	٤			١		٣	٢		١٨٩
كربلاء المقدسة	٨	١٨	١٣	٢٢	١٢	٢٠		٥					٢	٣		١٠٣
الانبار	٣٣	٦٧	٢٨	٣	١٢	٢٣	٦	٤	١			١		٦		١٨٤
البصرة	٧	١٧	٣٣	١٣	٤	٤٤	٤	٤		٢				٧	١	١٣٦
المثنى	٣٣	٣٣	٨٣	٩	٥٨	٢١	٥	١٠		٣			٢	١		٢٥٨
ديالى	٩	١٧		١	٧	٧								٤		٤٥
صلاح الدين	٤٠	٥٨	١٣	٤	٥	٤٢	٧	٩						٥		١٨٣
واسط	٨	٦	٧	٦	١٣	١٤	٢	٣					١			٦٠
الديوانية	٥	١١	٤			٦							١	٥		٣٢
بابل	٢	٥	٣٧	٨	٨	٢٥		١								٨٦
ذي قار	١٩	٤٠	١٦	٢	٣	٥٧	١١	١٢						٣		١٦٣
ميسان	٧	٧	٥	٣	١٣	١٤		٢					١	٣		٥٥
نينوى	٢٦	١٣	١١	٢١	٧			٢					١			٨١
المجموع	٤١٢	٥٢٤	٣٨٤	٢٢٩	٢٠٤	٥٩٦	٩١	١١٦	٤	٦	١٠	٢٤	٢٨	٥٦	١	٢٦٨٥
نسبة القطاع الى الاجمالي	١٥.٣٤	١٩.٥٢	١٤.٣٠	٨.٥٣	٧.٦٠	٢٢.٢٠	٣.٣٩	٤.٣٢	٠.١٥	٠.٢٢	٠.٣٧	٠.٨٩	١.٠٤	٢.٠٩	٠.٠٤	

المصدر / الجدول اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثما ر وهيئات استثمار المحافظات

رابعا:- مشاريع القطاعات المستمرة بالعمل حسب نسب الانجاز

تبين سابقا ان هناك مشاريع تم انجازها بنسبة ١٠٠% وبلغت (٣٤٥) مشروع وتمثل ما نسبته (١٢.٨٥ %) من مجمل مشاريع الهيئات وان هذه المشاريع لاتمثل الطموح في ظل الظروف الحالية للاقتصاد العراقي الذي يحتاج الى الكثير من المشاريع التي تلبي الطلب المحلي الاجمالي وتصحيح الاختلال الهيكلي فيه ومعالجة بعض الاشكالات التي ترافق العملية الاقتصادية في العراق. وان زيادة القدرة الانتاجية لقطاعات الاقتصاد تحتاج الى زيادة الاستثمارات سواء كانت هذه الاستثمارات من قبل القطاع العام او القطاع الخاص ، في حين بلغت المشاريع المستمرة بالعمل (٥٤٣) مشروع وهنا لابد من توضيح موقف هذه المشاريع ونسب انجازها ، والجدول (١٣) يبين نسبة انجاز المشاريع المستمرة بالعمل ولغاية ٢٠٢٢ (لعدم ورود معلومات تفصيلية من الهيئة الوطنية للاستثمار) .

١ : بلغ عدد المشاريع التي نسب انجازها اقل من ١٠% (٩٥) مشروع

٢ : بلغ عدد المشاريع التي نسب انجازها اقل من ٢٠% (٥٨) مشروع

٣ : بلغ عدد المشاريع التي نسب انجازها اقل من ٣٠% (٤٧) مشروع

٤ : بلغ عدد المشاريع التي نسب انجازها اقل من ٤٠% (٤٦) مشروع

٥: بلغ عدد المشاريع التي نسب انجازها اقل من ٥٠% (٣٦) مشروع.

اي ان مجموع المشاريع التي نسب انجازها اقل من ٥٠% بلغت (٢٨٢) مشروع وبنسبة (٦٢.٤%) من المشاريع المستمرة بالعمل والتي وردت بها نسب انجاز حسب بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار

جدول رقم (١٣)

عدد مشاريع القطاعات المستمرة بالعمل حسب نسب الانجاز للمدة (٢٠٠٨- ٢٠٢١)

القطاع	اقل من ١٠%	اقل من ٢٠%	اقل من ٣٠%	اقل من ٤٠%	اقل من ٥٠%	اقل من ٦٠%	اقل من ٧٠%	اقل من ٨٠%	اقل من ٩٠%	اقل من ١٠٠%	عدد المشاريع
خدمي	١٣	٨	١٢	٥	٧	١	٨	٥	٨	١٢	٧٩
سكن	٤٤	٢٨	١٩	١٩	١١	٨	١٢	٤	٢	٦	١٥٣
صناعي	١١	٢	٣	٢	١	٣	٢	٥	٤	٤	٣٧
سياحي	٧	٤	٦	٥	٦	٦	٦	٥	٧	٤	٥٦
زراعي	٩	٢	١	٤		١	٣	٥	٣		٢٨
تجاري	٧	١١	٣	٨	٩	٥	٥	١٢	٦	٨	٧٤
ترفيهي	٣				١						٥
تعليمي		١	٢	١		١	٢			١	٨
صحي	١	٢	١	١	١	١	١		١	١	١٠
اتصالات										١	١
طاقة						١					١
المجموع	٩٥	٥٨	٤٧	٤٦	٣٦	٢٧	٣٩	٣٦	٣١	٣٧	٤٥٢
مجموع نسب الانجاز إلى عدد المشاريع المستمرة بالعمل	٢١.٠	١٢.٨	١٠.٤	١٠.٢	٨.٠	٦.٠	٨.٦	٨.٠	٦.٩	٨.٢	

المصدر / اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار لمحافظات

ملاحظة : لم ترد الينا من الهيئة الوطنية وهيئات استثمار المحافظات بعض التفاصيل حول نسب الانجاز للمشاريع المستمرة بالعمل

لا توجد نسبة انجاز للفترة ٢٠٠٨ ـ ٢٠٢١

تجاري	ترفيهي	تعليمي	خدمي	رياضي	زراعي	سكني	سياحي	صحي	صناعي	طاقة	المجموع
٣١	٥	٣	٧	٥	٨	١١	٥	٦	٩	١	٩١

شكل رقم (٨)

عدد مشاريع القطاعات المستمرة بالعمل حسب نسب الانجاز للمدة (٢٠٠٨- ٢٠٢١)

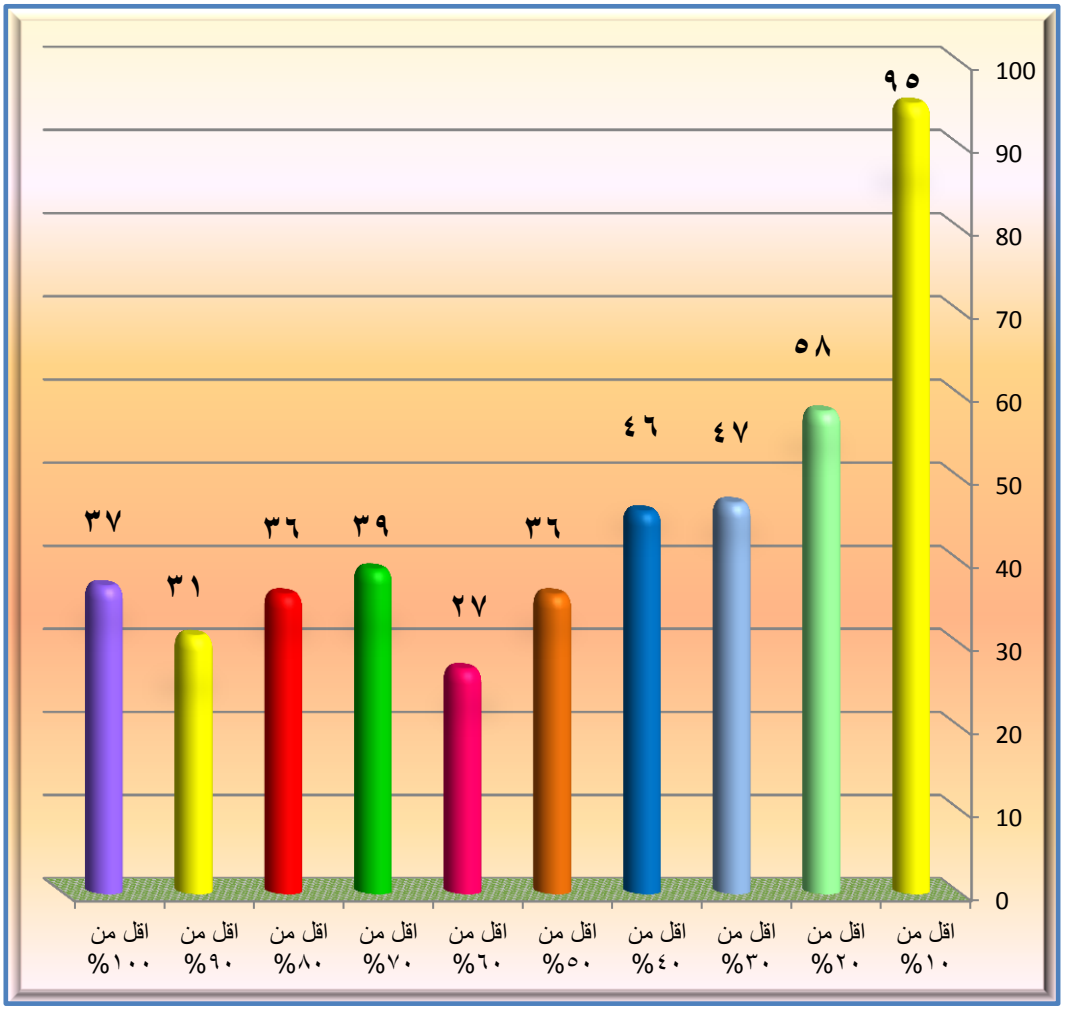

خامسا:- المشاريع غير المنجزة وسبب عدم تنفيذها

بلغت المشاريع التي لم تنفذ (١٧٩٧) مشروع وبنسبة (٦٦.٩٣%) من اجمالي المشاريع وهي نسبة كبيرة واضافتها الى عدد الاجازات رغم انقضاء فترة طويلة دون حل هذه المعوقات سوف يجعل من الامر تضخيم لاعداد الاجازات الممنوحة ، والجدول رقم (١٤) يبين لنا توزيع اعداد المشاريع حسب نوع المعوقات وكما يلي :

١. ان هناك (٣٠) مشروع هي اجراءات تعاقدية تخص توقيع عقد الارض او مشاكلها ولا دخل للمستثمر بهذا المعوق وهذه الاجراءات من المفترض انجازها قبل منح الاجازات .
٢. بلغت عدد المشاريع التي منحت لها اجازة حديثا (١٠٦٥) وبنسبة ٥٩.٣% .
٣. بلغت المشاريع التي منحت لها اجازة استثمارية ولم يباشر اصحابها بتنفيذ المشاريع (٢٦٧) مشروع وبنسبة ١٤.٨٦% ، وهذه المشاريع بحاجة الى متابعة ودراسة وتحليل اسباب التوقف للوقوف عليها من اجل ايجاد الحلول المناسبة لها ورسم السياسات والخطط والبرامج الكفيلة لانجازها وفق الجداول الزمنية للمشروع والتي من شانها ان تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي اضافة الى تاثيرها على مشاريع اخرى .

جدول رقم (١٤)
عدد المشاريع غير المنجزة للمدة ٢٠٠٨ ــ ٢٠٢٢

ت	نوع المعوق	عدد المشاريع	كلفة المشاريع
١	توقيع عقد الارض او تخصيص القطعة ارض او اجراءات تعاقدية .بانتظار وجود تجاوز على الارض او فحص التربة	٣٠	٨٣٧.٣٣
٢	اجراءات رسمية لتوقيع العقد او تحديد بدل الايجار	١١	٢٨١٣٣.٩
٣	الاجازات منحت حديثا	١٠٦٥	٣٩٩٨٦.٦
٤	لم يباشر	٢٦٧	٦٤٨٩.١
٥	في طور اكمال اجراءات المباشرة	٦	٥٣٧.١٤
٦	المستثمر بصدد التنفيذ	٣٣	٦٣٤.١
٧	تمديد	٢	٦٦٠
٨	الانجاز صفر بدون معلومات	٣٥٦	١٨٩١٩.٧
٩	مباشرة اولية	٢٧	١٤٥٥.٣٨
	المجموع	١٧٩٧	٩٧٦٥٣.٣

المصدر / اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

شكل (٩)

عدد المشاريع غير المنجزة وسبب عدم تنفيذها للمدة ٢٠٠٨ ــ ٢٠٢٢

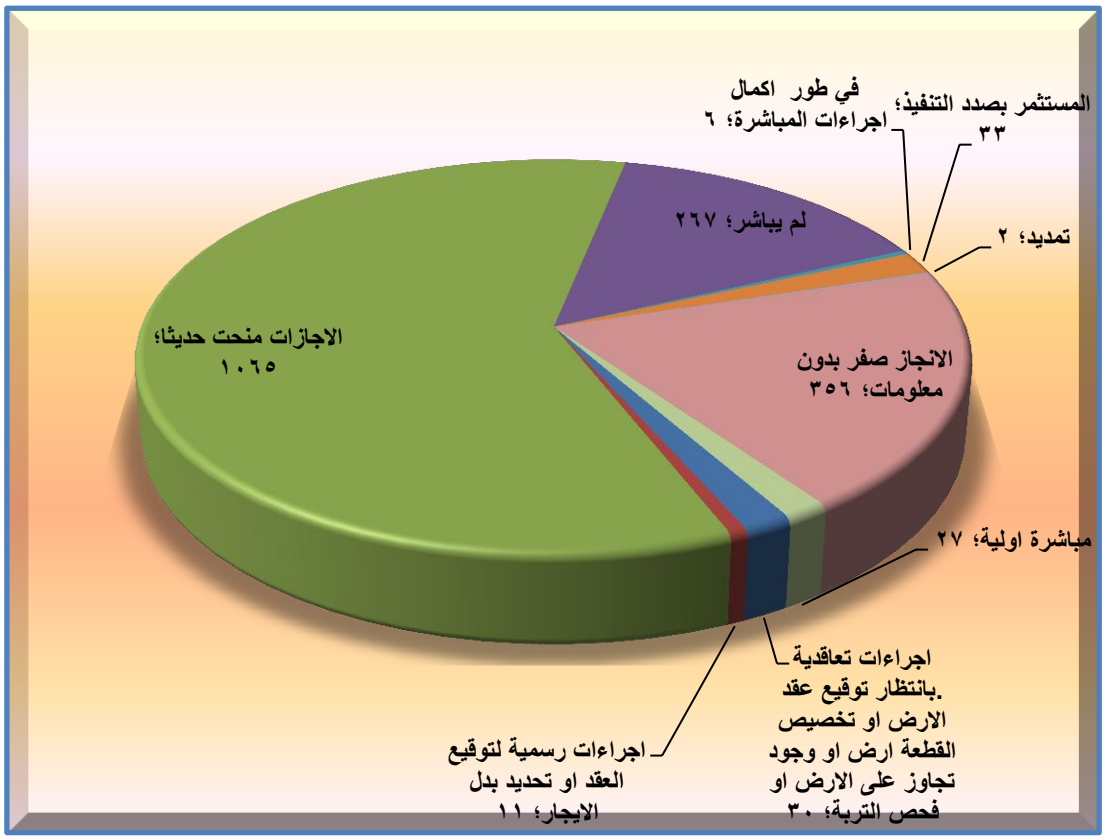

سادسا:- اعداد المستثمرين حسب جنسيتهم

تنوعت جنسيات المستثمرين في العراق الى (عراقية، عربية. اجنبية) ومنها ايضا مشاريع مقامة بالشراكة بين مستثمرين عراقيين وعرب واجانب . وهذا التنوع ضروري جداً في خلق بيئة استثمارية من شأنها ان توسع قاعدة المستثمرين المباشرين وزيادة تمويل المشروعات من القطاع الخاص مما يسمح للقطاع العام التعرف على المشاريع التي لا يرغب القطاع الخاص الدخول فيها اما لضخامة رؤوس الاموال او انخفاض الارباح . ورغم ان عدد المستثمرين العرب والاجانب والشراكة بالاستثمار يبلغ (٢١٩) مستثمر وبنسبة (٩.٧%) من اعداد المستثمرين الا انها بداية جيدة خاصة اذا علمنا ان ثمرات هذا الاستثمار لم تجنى بعد مما يولد تاييداً لطموحات بقية المستثمرين في الاستثمار في العراق لذلك لا بد لنا من اعطاء الانطباع الجيد سواء كان على مستوى تنظيم واجراءات منح الاجازات او سرعة الانجاز في منحها وبداية تنفيذ المشاريع ، وعلى الرغم من ذلك فلابد من تحسين وتبسيط الاجراءات الخاصة بمنح الاجازات الاستثمارية من خلال النافذة الواحدة واعتماد مندوبين من الوزارات والدوائر المعنية بالموافقات المطلوبة ومنحهم الصلاحيات المناسبة لهم لانجاز الطلبات المقدمة وان تطلب الامر موافقات ليست من الصلاحيات

يقوم باستحصالها من قبله وليس من قبل المستثمر وهذا جزء من تحسين المناخ الاستثماري الذي يتطلب وجود قوانين وتشريعات تساهم في جذب المستثمرين الى السوق العراقية

جدول رقم (١٥)
اعداد المستثمرين جنسياتهم حسب الهيئات للمدة ٢٠٠٨ – ٢٠٢٢ (مليون دولار)

ت	هيئات الاستثمار	جنسية المستثمر							
		عراقي	الكلفة	عربي	الكلفة	اجنبي	الكلفة	مشترك	الكلفة
١	الوطنية	٢٩٨	١٥٤٢٤.٢	١٧	٢٠٤٥٠.٦	٢٨	٢٢١١٣	٣	٧٠٣.٥
٢	نينوى	٧٦	٢٠٧١.٩٢	٠	٠	٠	٠	٤	٦٨.٢
٣	ديالى	٤٥	١٠٠٩.٠٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤	كركوك	١٨٨	٣٠٧٦.٨	٠	٠	١	٥٩.٥٨٢	٠	٠
٥	صلاح الدين	١٧٧	٢٧٦٤.٣٢	٣	١٢٩.٩	٢	٦١.١٧٨	١	٣٩.٥
٦	الانبار	١٤٤	٤١٠٠.٧	٣	٥٧.٧٤	٤	٢٩٥.٤١	٢	١٥١.٥
٧	بغداد	٣٣٢	١٢٧٨٤	١٤	٧٥٩.٧	٥	٣٧٧.٧	٧	٧٥٤.٧
٨	كربلاء	٨١	٣٧٣٧.٤٥	٦	١٨٤.٥	٤	٤٣٩.٥٩	١٢	٣٠٥.٢
٩	بابل	٧٤	٧١٤.٣	٠	٠	١٠	١٧٢.٣	١	١٣٨
١٠	النجف	٢٦٠	٨٠٩٢.٥	٢٢	١٨٦٤	١١	١٥٤٦.٨	٤	٦٢.٥
١١	الديوانية	٢٦	٧٨١.٠٨٥	٥	٢٠٨	١	١٤٢.٢	٠	٠
١٢	ذي قار	١٥٦	١٠٢٩.١٩	٤	٤٤٣.٧	٠	٠	٣	٣٦٦.٢٦
١٣	ميسان	٤٩	١٢٤٧.٨١	١	٨٠.٧	٥	١٥١.٣	٠	٠
١٤	واسط	٥٨	٩٣١.٩٠٧	٢	٢٤٩.٨	٠	٠	٠	٠
١٥	المثنى	١٨٣	٦٢٤٠.٥٢	٨	٤٧١.٩	١	٢٤٥	٢	٢٠١.١
١٦	البصرة	١١٣	٣٦٩٣.٥٤	١٦	١١٠٢	٥	٧٠٥.٥٥	٢	٢٨٨.٨
المجموع		٢٢٦٠	٦٧٦٩٩.٣	١٠١	٢٦٠٠٢.٥	٧٧	٢٦٣٠٩.٦	٤١	٣٠٧٩.١
مجموع الكلف		١٢٣٠٩٠.٥١٢٦							

من بيانات ٢٠١٨ لم تذكر جنسية المستثمر	٣٤	الكلفة	٤٦٨
من بيانات ٢٠٢٠لم تذكر جنسية المستثمر	٥٧	الكلفة	٤٩٣
من بيانات ٢٠٢١لم تذكر جنسية المستثمر	٢١	الكلفة	٧٢٩٩.١
من بيانات ٢٠٢٢ لم تذكر جنسية المستثمر	٩٤	الكلفة	٧٥٨٧.٨٨

المصدر / الجدول اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

ألاستنتاجات:-

١-ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلات عديدة منها تلكؤ تنفيذ القوانين والتشريعات ذات الشان الاقتصادي او تعارض هذه القوانين مع بعضها، وايضاً الكيفية التي يتم بها تفسير هذه القوانين وتحفيز القطاع الخاص لاستثمار راسماله في الاقتصاد العراقي وتحفيز المجالات التي يستطيع الاستثمار الدخول اليها بما يتناسب مع امكانياته ، وكذلك تلكوء الكثير من الدوائر في تنفيذ القرارات ومنها القرار ٢٤٥ الصادر من مجلس الوزراء .

٢-ان الاستثمار في الاقتصاد العراقي يواجه تحديات وعوامل عديدة تؤثر في مناخ الاستثمار منها الاطار الاقتصادي والسياسي والقانوني والمتمثلة (بالبنى التحتية والبيانات الاحصائية والقوانين والتشريعات والفساد الاداري والامن وارتفاع الاجور ...الخ).

٣-للاستثمار الاجنبي مزايا عديدة فهو يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة ويخلق فرص عمل جديدة ومصدر من مصادر التمويل المالي للاستثمار وزيادة القدرة التنافسية للانتاج المحلي وتحسين نوعيته ليتمكن من منافسة البضائع الاجنبية في التصدير .

٤- هناك تباين في توزيع الاستثمارات لمختلف القطاعات الاقتصاد العراقي وكذلك على مستوى هيئات الاستثمار في المحافظات .

٥- عدم تناسق خطط هيئات الاستثمار في المحافظات مع الخطط التنموية وخطط وبرامج الحكومات المحلية واستثمار ما يتوفر فيها من ميزات وامكانات بشرية ومادية في هذه المحافظات .

٦-ان هناك معوقات للاستثمار في العراق تؤثر على مستوى الاستثمار واعتباربيئتته بيئة طاردة للاستثمار وبدوره سيؤثر على تحقيق برامج التنمية الاقتصادية واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي .

التوصيات :-

١-الاهتمام بالمراكز المهنية بما يتلائم مع حاجة هذه الاستثمارات التي ستوفر فرص عمل جديدة امام الايدي العاملة العراقية .

٢-تحسين بيئة الاستثمار في العراق وتبسيط الامور الادارية والاسراع في انجاز منح الاجازات والموافقات الاصولية من المؤوسسات الحكومية حول مكان الفرصة الاستثمارية مثل موافقات وزارة النفط والاثار وعائدية الارض وغيرها .

٣-تحسين المناخ الاستثماري في العراق من خلال اقامة البنى التحتية ووسائل الاتصال والقوانين والتشريعات والحوافز والاعفاءات .

٤-توزيع الاستثمارات لمختلف قطاعات الاقتصاد العراقي بما ينسجم مع اولويات خطط التنمية المستدامة لانها تساهم في تطوير اساليب الانتاج واستقدام وسائل انتاجية حديثة وتزيد من قدرات ومهارات العاملين فيها من العراقيين .

٥-من المفيد ان تضع الحكومات المحلية سياسة اقتصادية واستثمارية بما يتناسب مع مواردها والحاجة الى هذه المشاريع. لكن هذا لا يمنع من وجود سياسة مشتركة بين هذه الحكومات المحلية والمركز من جهة والحكومات المحلية مع بعضها البعض من جهة اخرى وكما نعلم ان المشاريع التي تكون انتاجيتها عالية تكون اقل كلفة من المشاريع ذات الانتاجية القليلة ويمكن الاستفادة منها لاقامة مشاريع مشتركة تساهم في سد متطلبات محافظتين او اكثر .

٦-اعطاء الاولوية في طرح الفرص الاستثمارية للمشاريع ذات الطابع الانتاجي والتي تساهم في زيادة الإنتاج الوطني وتقليل الاعتماد على البضائع المستوردة الامر الذي ينعكس على تحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري العراقي من خلال زيادة الامتيازات والإعفاءات لصالح المستثمرين بهدف توجيه رغباتهم نحو الاستثمار في هذه المشاريع ، وهذا الاسلوب سيؤثر أيضا حتى في توجيه الاستثمارات نحو اماكن مختارة كأن تكون الاعفاءات بنسبة ١٠% لمشروع مقام في اطراف المدن و٢٠% عند اقامته في المدن الصناعية و٣٠% عند اقامته في المناطق الاقل نمواً .

٧- ان المشاريع المتوقفة والتي تواجه معوقات في التنفيذ بحاجة الى متابعة ودراسة وتحليل اسباب التوقف للوقوف عليها من اجل ايجاد الحلول المناسبة لها ورسم السياسات والخطط والبرامج الكفيلة لانجازها وفق الجداول الزمنية للمشروع والتي من شانها ان تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي اضافة الى تاثيرها على مشاريع اخرى .